الفصل الأول

فـــرض الأجـندة

١- اتهـــامـــات تنتظر الإعـــلان
٢- حـــرب على التـــعليم الدينى
٣- الابتـــزاز باسم الديمقـــراطيـــة
٤- قبيل قمة چورچيا (الأمريكية)
٥- مـــشـــروع داخل الكونجـــرس

[١]
اتهامات تنتظر الإعلان

- اتهام مصر بعدم إبلاغ واشنطن بالمعلومات التى حصلت عليها القاهرة قبل أحداث ١١ سبتمبر
- الحكومة المصرية رفضت التعاون مع الأمن الأمريكى وتقديم معلومات كافية حول الإرهابيين المصريين
- التواطؤ مع «الإرهابيين» الفلسطينيين والسماح بتهريب الأسلحة عبر الأنفاق

فى يوليو من عام ٢٠٠٣م قدمت لجنة شئون الحكومة فى مجلس الشيوخ الأمريكى مذكرة إلى المجلس لمناقشتها واتخاذ المواقف العملية بشأنها. المذكرة تحدثت عما أسمته «دور مصر والسعودية فى دعم الإرهاب»، وقد أعد المذكرة ثلاثة من أعضاء المجلس من اليهود وهم: «السيناتور أرلن سبكتر»، و«تشارلز شومر»، و«كارل ليفين».. وقد أطلقوا على المذكرة عنوان: «وثيقة العمل الأمريكى تجاه مصر والسعودية».

وقد جرى إقحام مصر فى هذه المذكرة تحت تأثير جماعات الضغط اليهودية، وخاصة أن المذكرة شارك فى إعدادها عدد من أعضاء جماعة «إيباك» اليهودية ومن بينهم «سيلس ماريز»، و«ريتشارد ماهدف».

وتعد هذه الوثيقة من أشد المذكرات الأمريكية للكونجرس هجومًا على الدول العربية بصفة عامة ومصر والسعودية بصفة خاصة، حيث تؤكد فى بدايتها أن العرب هم المسئولون مباشرة عن أحداث ١١ سبتمبر، وأن حكام العرب وعلى الرغم من صداقتهم الظاهرة للولايات المتحدة إلا أنهم شجعوا أجهزة الاستخبارات والمؤسسات الأمنية على التعاون مع الإرهابيين، وأن المزاج الشعبى العربى العام ضد السياسة الأمريكية؛ لأننا ندافع عن حق الدولة اليهودية فى الوجود.

وزعمت الوثيقة أن مصر والسعودية من أكثر البلدان العربية تفريخًا للجماعات الإرهابية، وأن الإرهابيين المصريين والسعوديين هم الأخطر حاليًا على الساحة الدولية، وأن السلطات المصرية والسعودية لا تمارسان أى نوع من الضغوط السياسية أو القانونية على أسر وذوى هؤلاء الإرهابيين الذين يعيشون فى أراضى الدولتين من أجل إجبارهم على الامتثال لقواعد القانون أو زجرهم لوقف عملياتهم الإرهابية.

وتشير الوثيقة المقدمة إلى أن الاستخبارات الأمريكية كانت قد تلقت تحذيرات عامة وغامضة من أجهزة أمنية مصرية قبل أحداث ١١ سبتمبر بنحو شهر أو أكثر من أن

عملاً إرهابيًا كبيرًا سيقع فى داخل الأراضى الأمريكية، وأن الأجهزة الأمريكية عندما طلبت المزيد من المعلومات من الأجهزة المصرية لم يكن هناك أى رد، فى حين أن معلومات أخرى أكدت أن المصريين كان لديهم العديد من المعلومات المفصلة عن النشاط الإرهابى لهذه الجماعات سواء بالتحرك فى اتجاه أمريكا أو بالتحرك فى الدول الأوروبية، وأن الحكومة المصرية امتنعت عن عمد وإصرار عن إبلاغ السلطات الأمريكية بهذه المعلومات.

وقالت الوثيقة: «إن هناك ثقة كبيرة لدى رجال الاستخبارات الأمريكية بأن الحكومة المصرية لو قامت بالفعل بتسليم هذه المعلومات للجانب الأمريكى لنجحت أجهزة الأمن الأمريكية فى منع العمليات الإرهابية التى وقعت فى ١١ سبتمبر، وإنه آن الأوان لأن يتم فتح هذا الملف الأمنى بقوة مع الحكومة المصرية، وإننا يجب أن نسائل الحكومة المصرية عن حجم المساعدات والمعونات الاقتصادية التى تتدفق عليها سنويًا بمليارات الدولارات، فى حين أنهم يخفون عن بلادنا معلومات أمنية حساسة كادت تؤدى إلى إنقاذ آلاف المواطنين الأمريكيين».

وتقول الوثيقة: «إن المصريين أصبحوا الآن فى مراتب عليا داخل تنظيم القاعدة، وأن الرجل الثانى فى القاعدة والمخطط الفعلى لإرهاب ١١ سبتمبر والإرهاب اللاحق - أيمن الظواهرى - نجح فى العام الأخير فى أن يولى المصريين كافة مناصب التخطيط والقيادة الميدانية للعمل الإرهابى فى تنظيم القاعدة، وأن أسماء هؤلاء محفوظة عن ظهر قلب لدى أجهزة الأمن المصرية، وأن أسر كل هؤلاء الإرهابيين خضعوا لتحقيقات مطولة من جانب أجهزة الأمن المصرية، وأنهم كوّنوا ملفات ضخمة عن نشاط وتحرك هؤلاء الإرهابيين، إلا أنهم لم يقدموا هذه المعلومات إلى الإدارة الأمريكية حتى هذه اللحظة».

وتقول الوثيقة: «إن الأجهزة الاستخبارية الأمريكية أرسلت مرارًا وتكرارًا إلى درجة الاستجداء من الحكومة المصرية للحصول على هذه المعلومات، وفى النهاية عندما اضطروا لتقديمها قدموا ما لا يزيد على ٤ صفحات تتضمن معلومات عن تسعة من الإرهابيين بتنظيم القاعدة، فى حين أن معلوماتنا تؤكد أن القيادات المصرية فى

تنظيم القاعدة أو الذين يعيشون فى الدول الأوروبية يزيدون حاليًا على ٢٣٠ «إرهابى» . . كما أن الصفحات الأربع عن هؤلاء التسعة لم تزد على كونها سيرة ذاتية خاصة بكل منهم ولا تفيد كثيرًا فى تحركاتهم وأنشطتهم الإرهابية القادمة، وهذا ما يعطل بالفعل عمل الأجهزة الأمنية الأمريكية التى تقف عاجزة أمام هذا الكم الشحيح من المعلومات المصرية، ولا ندرى إلى متى تسكت الإدارة الأمريكية عن إخفاء الحقائق وإظهار علاقات الصداقة المزعومة مع الحكومة المصرية؟!».

وتقول المذكرة: «إننا ندرك أن هناك توجهًا عمديًا من الحكومة المصرية للإضرار بالمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، بل وبالأمن الأمريكى فى الداخل، ونحن نقدم لهم كل عون ومساعدة لتجاوز أزماتهم الاقتصادية المتكررة».

وتزعم الوثيقة أن فريقًا أمريكيًا رفيع المستوى توجه إلى القاهرة فى العام ٢٠٠٢م، وكان من ضمن مهامه الرئيسية الالتقاء والتحقيق مع بعض أشقاء وأقارب بعض العناصر الإرهابية المصرية فى داخل مصر، وأن الحكومة المصرية أصرت بغرابة على رفض هذا الطلب وقالوا: أعطونا الأسئلة الأمريكية ونحن نسألهم، واضطررنا بالفعل إلى ذلك، وجاءت الإجابات باهتة وأحيانًا مغلوطة، وعلم بعد ذلك أن أكثر من ١٤ شخصًا مهمًا فى هذه القائمة الأمريكية لم يتم إجراء أى تحقيق أو استجواب معهم. وكالعادة لم تثر الإدارة الأمريكية هذا العمل المصرى على مستوى النقاش أو البحث أو حتى إبلاغ الكونجرس بذلك.

وتقول المذكرة: «نحن نعتقد أن مصر أصبحت تملى السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط: الإطار المفروض والإطار المستحب والإطار المرفوض، وكأن مصر أصبحت هى القوة العظمى التى تحرك الإدارة الأمريكية كيفما تشاء وبالطريقة التى تراها».

وقالت المذكرة: «إن مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى فى مصر ما زال فى كل تقاريره ومذكراته يؤكد الصعوبات الكبيرة التى تضعها الحكومة المصرية باستمرار أمام عمل هذا المركز، حتى إن خبراءنا فيه لا يفعلون شيئًا سوى قراءة الصحف أو تلقى التقارير الصحفية، وأن الأجهزة المصرية ما زالت تصر على منعهم من إجراء تحقيقات

مباشرة، وحتى إذا تم ذلك يتم فى حدود ضيقة لأبعد الحدود ومع شخصيات غير مؤثرة، يضطر المكتب إلى استجوابها بعد فشله، ومنع أجهزة الأمن المصرية من استجواب الشخصيات المؤثرة».

وتقول المذكرة: «إن مثل هذه الأعمال تدل على الإصرار المصرى على منع معلومات أمنية حساسة عن الوصول إلى أجهزة الأمن الأمريكى، وأننا لا ندرى لمصلحة من تقوم مصر الصديقة بأداء هذا الدور الذى ترفض إدارتنا الأمريكية الحديث عنه أو الإشارة إليه».

وتضيف المذكرة: «إنه ثبت بالأدلة القطعية والبراهين ذات الحجية الكبيرة أن مصر على علاقة جيدة بكل المنظمات «الإرهابية» الفلسطينية، وأن مصر لديها قوة لدى المنظمات ربما أكثر من ياسر عرفات، وأن الحكومة المصرية لو أرادت أن توقف أعمال «الإرهاب» التى تقوم بها هذه المنظمات فإن ذلك فى متناولها كما حدث مؤخراً فى إبرام الاتفاقات المبدئية بين الفصائل الفلسطينية وبعضها البعض».

وتقول المذكرة: «إن الكثير من الأحداث فى هذه المنطقة تمر عبر مصر وبإرادة مصرية دون أن ننتبه إلى ذلك. لقد أصبحت الحكومة المصرية هى المحرض الأول للعمليات الإرهابية الفلسطينية ضد الدولة اليهودية «إسرائيل»، بل إن الحكومات الإسرائيلية السابقة اكتشفت أنفاقًا ومخابئ سرية لنقل الأسلحة المصرية إلى المنظمات «الارهابية» لقتال «إسرائيل»، وكان من الأجدى أن تتم معاقبة الحكومة المصرية وأن تعلن الإدارة الأمريكية أنها دولة إرهابية تؤوى «الإرهابيين» وتمولهم بالأسلحة، إلا أن إدارتنا اكتفت بأن تعلن عبارات الصداقة والتعاون مع الحكومة المصرية».

وتقول المذكرة: «إننا فى وضع مخيب لآمال الشعب الأمريكى؛ لأننا نكذب عليهم بشأن حقيقة الإرهاب ومصادره الرئيسية فى المنطقة، فالمصريون والسعوديون يلعبون أخطر الأدوار على ساحة هذا العمل، وأننا ما زلنا ننتظر - فى عجز واضح - أن يقدم لنا المصريون والسعوديون يد المساعدة فى تفكيك أواصر هذه الجماعات الإرهابية، فى حين أنه فى كل يوم تقدم لنا المعلومات دليلاً جديداً على حمايتهم لهؤلاء الإرهابيين».

وتقول المذكرة: «علينا أن نعترف الآن وفى وضوح بأن الحكومة المصرية عندما أرادت أن تتخلص من هؤلاء الإرهابيين وتوجه أنشطتهم خارج مصر، أطلقت يدهم تمامًا فى تهديد الأمن الأمريكى وأمن الدولة اليهودية، وحجبوا عنا كل المعلومات الضرورية واللازمة من أجل تتبع نشاط هؤلاء الارهابيين».

وتضيف المذكرة: «إن وفودهم الاقتصادية التى تجوب بلادنا باستمرار تتحدث دائمًا عن تعاون اقتصادى أمثل، وفى الأغلب نحن نستجيب أو ندرس للاستجابة. هذا فى الوقت الذى تفشل فيه وفودنا الأمنية فى الحصول على المعلومات المفيدة التى ننتظرها من الحكومة المصرية».

وطالبت المذكرة باتخاذ موقف حاسم حيث قالت: إزاء ذلك فإننا نقترح جملة مطالب محددة تقتضى:

ـ أولاً: مطالبة الحكومة المصرية بتقديم كافة ملفاتها الأمنية عن النشاط الإرهابى للمصريين فى الخارج، ومعلوماتها المدققة عن النشاط «الإرهابى» للمنظمات الفلسطينية المختلفة، وكذلك كافة التحقيقات والاستجوابات الأمنية التى أجريت مع أسر وذوى هؤلاء الإرهابيين فى غضون مدة زمنية محددة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وتقول المذكرة: إنه حتى هذا التاريخ يجب أن يتم وقف كل برامج الدراسة المعروضة حاليًا للتعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة.

ـ ثانيًا: ضرورة أن توافق الحكومة المصرية على إعادة هيكلة مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية فى مصر وتزويده بأعداد كبيرة من خبراء الإرهاب الأمريكيين، وأن يكون المكتب المصرى هو المركز الرئيسى لإدارة شئون الإرهاب فى الشرق الأوسط، وأن تقدم الحكومة المصرية كافة التسهيلات اللازمة لهذا الغرض، وأن يتم إبرام اتفاق أمنى طويل الأمد، وأنه فى حال رفض الجانب المصرى لهذا الاتفاق يتم تشديد العقوبات من خلال إعادة النظر فى برامج المساعدات والمعونات الأمريكية المتدفقة على مصر، وأن تبادر الإدارة الأمريكية قبل الكونجرس بتقديم ملف كامل عن العلاقات الأمنية بين مصر والولايات المتحدة.. ودور الحكومة المصرية فى وضع العراقيل أمام هذا التعاون الأمنى، وربط ذلك بوقف المساعدات والمعونات الاقتصادية.

ثالثًا: أن يكون من حق المكتب الفيدرالى الأمريكى أن يناقش مع المسئولين المصريين الأوضاع والخطط الأمنية المستقبلية المصرية فى مكافحة الإرهاب، وأن يتم إنشاء مجموعة اتصال أمريكية فى هذا الإطار . . وإذا رفضت الحكومة المصرية هذا الطلب فإنه يتم البدء فى اتجاه تقليص التمثيل الدبلوماسى الأمريكى فى مصر.

هذا عن مضمون ما احتواه التقرير المقدم بشأن مصر، وقد جرى تمريره على بعض أعضاء مجلس الشيوخ والذين تحمسوا له بشدة، وبلور هؤلاء الأعضاء مجموعة تساؤلات عن مواقف الحكومة المصرية سوف نطرح على الحكومة الأمريكية خلال مناقشة هذه المذكرة، وأبرز هذه التساؤلات هى:

- هل أخفت مصر معلومات أمنية حساسة عن الأجهزة الأمريكية كانت ستؤدى إلى منع وقوع العمليات الإرهابية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؟

- هل المعلومات الأمنية التى قدمتها مصر قبل هذا التاريخ كانت مفيدة وإيجابية للجانب الأمريكى؟

- هل تملك مصر خريطة مفصلة عن نشاط الإرهابيين المصريين وهم الأكثر خطورة فى العالم حاليًا؟ ولماذا تمتنع مصر عن تقديم هذه الخريطة إلى الإدارة الأمريكية؟

- ما هى أبعاد العلاقات المنظمة وغير المنظمة بين مصر والجماعات الفلسطينية «الإرهابية»؟ وهل العلاقات السياسية القوية بين مصر وسوريا يدخل فى نطاقها التنسيق بين البلدين لحماية هذه المنظمات الفلسطينية «الإرهابية»؟!

- لماذا لم تتم الاستعانة بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية وتحليل التقارير الأكثر صدقية الصادرة منها حول النشاط المصرى الرسمى وغير الرسمى تجاه بعض المنظمات «الإرهابية»؟

وتشير المعلومات هنا إلى أن هذا التساؤل الأخير تم وضعه بعد انتهاء زيارة شارون الأخيرة للولايات المتحدة، حيث التقى بالأعضاء الثلاثة وغيرهم من أعضاء الكونجرس، وعندما أثارت جماعة «إيباك» اليهودية هذه المسألة أمام شارون طلب من

الأعضاء أن يستعينوا بالتقارير الإسرائيلية؛ لأنها أكثر التقارير معلومات وصدقية عن النشاط المصرى.

وقد وصف «شارون» - فى لقائه بأعضاء مجلس الشيوخ - مصر بأنها من أخطر الدول فى المنطقة التى تبدو وكأنها الحمل الوديع فى حين أنها أكبر داعم لأنشطة عدم الاستقرار، وأن المظلة التى تفرضها مصر لحماية عرفات هدفها حماية «الإرهاب» الفلسطينى. وأكد «شارون» خلال هذا اللقاء أنه طلب من رئيس الوزراء الفلسطينى أن ينسق معه ولا ينسق مع المصريين، وأنه يوافق على أن ينسق «أبو مازن» مع الأردنيين الذين قال إن لديهم توجهًا طيبًا نحو عملية السلام.

وأمام هذه الحملة الضارية سعت الخارجية الأمريكية إلى محاولة الاحتواء مع استعدادها لتقديم تقارير دورية خلال الفترة القادمة عن العلاقات المصرية - الأمريكية ومدى التعاون المصرى - الأمريكى فى مكافحة الإرهاب، وأن مسئولين كبارًا فى الخارجية الأمريكية طلبوا من أعضاء لجنة شئون الحكومة فى مجلس الشيوخ ألا يناقشوا مثل هذا التقرير قبل مناقشة تقرير الخارجية الأمريكى، وحذروا من أن هذا التقرير قد يضر بالعلاقات المصرية - الأمريكية.

ووعدت الخارجية الأمريكية بتقديم إجابات مطولة وشافية حول أسئلة مجلس الشيوخ عن مواقف مصر من قضية الإرهاب.

وفى المقابل بدأت جماعة «إيباك» فى إعداد ملحق إضافة للمذكرة المقدمة إلى مجلس الشيوخ، يتضمن معلومات عن تردى العلاقات المصرية - الإسرائيلية، وموقف مصر من الحرب الأمريكية على العراق، والتبادل التجارى المفتوح بين مصر والعراق قبل سقوط صدام، وما تسميه بالعلاقات الخفية بين مصر والسعودية فى مسألة «الإرهاب»، وتطلع مصر للقيام بدور أمنى كبير فى منطقة الخليج يكون منافسًا وموازيًا للدور الأمريكى بالتنسيق مع السعودية والإمارات!!

أما عن الجزء الثانى من التقرير فقد خُصص للسعودية التى يتهمها التقرير بالتعاون مع الإرهابيين الذين اشتركوا فى أحداث ١١ سبتمبر وأن بعض الذين وصلوا إلى الأراضى الأمريكية من أصل ١٨ إرهابيًا سعوديًا كان بينهم ٦ على صلة مباشرة

بأجهزة الأمن السعودية، وأن هذه الجهات كان لديها معلومات موثقة عن أن هؤلاء الستة الذين غادروا أراضيها مباشرة إلى الأراضى الأمريكية كانوا يعدون للقيام بعمليات إرهابية فى ١١ سبتمبر . .

وأشار التقرير المقدم إلى الصفحات الخمس التى تعد الأكثر خطورة فى تقرير اللجنة المشتركة من مجلس الشيوخ والنواب حول أحداث سبتمبر .

وأشار التقرير إلى أن هذه الصفحات الخمس ـ التى تدخل ضمن الصفحات الأمريكية الـ ٢٨ والتى تخص السعودية والممنوع نشرها من هذا التقرير ـ تكشف النقاب عن معلومات تشير إلى أن جهاز الاستخبارات السعودى كان على اتصال دائم باثنين من الإرهابيين الذين شاركوا فى تخطيط وتنفيذ إرهاب ١١ سبتمبر، هما: خالد المحضار ونواف الحوازمى، وأن صلة الوصل بهما كانت تتم عبر أحد عناصر الاستخبارات وهو عمر البيومى .

ويزعم تقرير مجلس الشيوخ والنواب فى الصفحات المحذوفة أن جهاز الاستخبارات السعودى جند هذين العنصرين من أجل التجسس على قيادات تنظيم القاعدة، إلا أن هذين الشخصين اقتنعا بأفكار القاعدة، وذلك بعد أن قدما معلومات كاملة وموثقة عن هيكلية ونشاط تنظيم القاعدة وعملياته الإرهابية القادمة .

وأضاف التقرير: « إنه من ضمن ما ورد فى هذه الصفحات الممنوع نشرها أن هذين الشخصين قدَّما قبل عام من عمليات ١١ سبتمبر تقريراً للحكومة السعودية أكدا فيه أن القاعدة انتهت من إعداد خطة كبرى للقيام بأكبر عملية فى داخل الأراضى الأمريكية، وأن هذه العملية تستهدف منشآت الرئاسة والدفاع والخارجية ومراكز السيطرة النووية، وأن القاعدة خططت لأن تكون هذه العملية غير عادية فى أوراقها، وأنها لن تعتمد على السيارات المفخخة وإطلاق النار» .

ويقول التقرير: إن أجهزة الاستخبارات السعودية قدمت هذه المعلومات إلى المسئولين الكبار فى الحكومة السعودية الذين أشّروا بسرية التقرير والحفاظ على سريته .

ويطالب التقرير ـ المقدم إلى لجنة شئون الحكومة بمجلس الشيوخ ـ بضرورة توجيه الاتهام المباشر لمسئولى أجهزة الاستخبارات السعودية بأنهم شركاء فى أحداث ١١

سبتمبر، وأنه لا بد من استجواب عدد من المسئولين الكبار فى الحكومة السعودية حول أسباب إخفائهم هذه المعلومات الخطيرة عن الإدارة الأمريكية، كما يجب السؤال حول طبيعة العلاقة التى تربط بين هؤلاء المسئولين الكبار وبين الإرهابيين الذين تم تجنيدهم فى تنظيم القاعدة بعد ذلك.

وعودة إلى تقرير مجلس الشيوخ والنواب حول الصفحات المحذوفة والذى استند إليه التقرير المقدم من أعضاء مجلس الشيوخ الثلاثة لمعاقبة السعودية «إن الأجهزة الأمنية السعودية حتى بعد أن علمت أن القاعدة جندت العنصرين للعمل ضمن الفريق الإرهابى فى الأراضى الأمريكية فإنها أبقت على العلاقة معهما بعد توصية من أحد كبار مسئولى الحكومة السعودية، وأن الشخصين اللذين تورطا بعد ذلك فى أحداث ١١ سبتمبر علما بذلك وتوصلا إلى اتفاق بأنهما سيكونان فى مأمن ما دامت عملياتهما لن توجه إلى الأراضى السعودية، وأن هذين الشخصين ظلا على علاقة بجهاز الاستخبارات السعودى حتى اللحظات الأخيرة».

وطالب التقرير المقدم للجنة شئون الحكومة بمجلس الشيوخ بالاستناد إلى هذه المعلومات وغيرها لاتخاذ سلسلة قوية من الإجراءات ضد الحكومة السعودية، وأن هذه الإجراءات لا بد أن تبدأ بفرض عقوبات اقتصادية ضد السعودية، وأن يستمر تصعيد هذه الإجراءات العقابية الاقتصادية والسياسية حتى يكون هناك إطار حقيقى لاحق لصداقة أمريكية ـ سعودية.

ويؤكد التقرير أنه وإلى أن يتم تحقيق هذا الإطار فإنه لا بد أن تعلن السعودية صراحة عن إلغائها للأفكار والمعتقدات الوهابية السلفية المتشددة والتى تمثل أحد المكونات الأساسية «للإرهاب» السعودى حسب زعمهم.

ويزعم التقرير أن هذه الحركة التى يعتقد السعوديون بصحتها تقدم نموذجًا حيًا للأفكار «الإرهابية»؛ لأنها تحض على كراهية اليهود والمسيحيين، وأنها تستمد تعاليمها من الكتاب المقدس «القرآن» الذى يحتوى ـ وفقًا للتقرير ـ على عبارات صريحة تدعو إلى حمل السلاح والقتال والخروج إلى أراضى اليهود والمسيحيين من أجل تخليص العالم من شرورهم!!

ووجه التقرير اللوم إلى كبار مسئولى الحكومة السعودية حيث قال: «إن مسئولى الحكومة السعودية يُعتبرون من أكبر المساهمين فى العالم لنشر الكتاب المقدس (القرآن) وطباعته بمئات الملايين من النسخ حتى يصل إلى كل أرجاء العالم، وهو أمر لا يساعد على انتشار قيم التسامح ويدفع الكثير من المسلمين إلى تبنى دعوة القرآن للجهاد والعنف ضد دول العالم ممن يخالفونهم العقيدة».

وأشار التقرير إلى أن الحركة الوهابية فى السعودية تعيد أيضًا طباعة الأحاديث وغيرها من الأقوال التى تدعو إلى فناء النفس والتضحية بالجسد فى مقابل القيام بأعمال إرهابية؛ لأن ذلك سيضمن لهم الجنة. فى حين أن هؤلاء لا يفكرون فى أن أعمالهم هذه يمكن أن تحصد المئات بل والآلاف من أرواح الأبرياء، ولذلك تجب مطالبتهم بإعادة النظر فى أفكارهم ومعتقداتهم وأن يتم تطوير هذه الأفكار والمعتقدات فى إطار حماية السلام والأمن العالميين.

وقال التقرير: «لقد كان مطروحًا فى وقت سابق أن يتم تعديل بعض المفاهيم الواردة فى الكتاب المقدس، ولكن المطلوب الآن هو أن تتبنى الإدارة الأمريكية صراحة الدعوة إلى نهج جديد للتعامل الدينى، وأن يجمع هذا المنهج بين التوراة اليهودية والكتاب المقدس للمسيحيين، وإننا على استعداد لأن نضمّن هذا المنهج بعض ما ورد فى الكتاب المقدس للمسلمين إذا كان متوافقًا مع ما سبق، وأن يكون هذا النهج الجديد بمثابة القاموس السياسى الدينى من أجل إعلاء الأفكار التى تحرص على نشر قيم المحبة بين المسلمين وكل من اليهود والمسيحيين وإلغاء ما عداها من أفكار قديمة تضر بمستقبل الإنسانية وازدهار تعاونها فى العقود القادمة».

هذا هو مضمون التقرير الذى قُدِّم إلى مجلس الشيوخ الأمريكى والذى أدرج على جدول أعمال لجنة شئون الحكومة بالمجلس تمهيدًا لعرضه بشكل واسع، وهو ما يكشف النقاب عن أن المرحلة القادمة ستكون مرحلة توجيه السهام إلى كلٍّ من مصر والسعودية. لقد سبق أن أكد «چيمس وولسى» - مدير المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق - أن الخطة الأمريكية تقوم على أساس أن العراق هدف تكتيكى والسعودية هدف استراتيچى ومصر هى الجائزة الكبرى، ساعتها استخف البعض بما قال «وولسى».

أما الآن فلم يعد للاستخفاف مجال؛ فالتحالف الصهيونى ـ المسيحى المتطرف الذى دفع بالإدارة الأمريكية إلى خوض الحرب ضد العراق هو نفسه الذى يدفع الآن وبكل قوة إلى إعلان الحرب ضد كلٍّ من مصر والسعودية!!

ترى ماذا أنتم قائلون.. ماذا أنتم فاعلون؟!!

والحقيقة أنه لولا تدخل الخارجية الأمريكية والذى جاء بعد اتصالات أجرتها مع كلٍّ من الحكومتين المصرية والسعودية، لتحول الأمر إلى صيغة قرار يمكن أن يمثل سيفًا مصلتًا على مصير البلدين.

إن ذلك يعكس حجم التآمر اليمينى ـ الصهيونى داخل مؤسستى الكونجرس ومجلس الشيوخ ضد مصر ودورها، وهو ما يعنى أن الخيارات كلها باتت مفتوحة، وأن نجاح الخارجية الأمريكية فى إسكات الأصوات المنادية بعقاب مصر فى هذا الوقت، لا يعنى أن المؤامرة قد انتهت، بل هى تنتظر اللحظة المناسبة لتطل برأسها من جديد.

* * *

[٢]

حرب على التعليم الدينى

- مذكرة أمريكية تطلب من مصر إلغاء جامعة الأزهر والتوقف عن تدريس التربية الدينية فى المدارس الحكومية
- إدخال تعديلات جوهرية على التعليم الحكومى يتناسب والأجندة الأمريكية
- وقف نشاط الأحزاب ووسائل الإعلام المعادية للسياسة الأمريكية
- المخطط يقترح منذ عام ٢٠٠٣: إثارة القلاقل الداخلية فى مصر لدعم التغيير فى النظام المصرى

أحدث الخطاب الذى ألقاه الرئيس الأمريكى «چورچ بوش» حول حالة «الديمقراطية» فى الشرق الأوسط عن عام ٢٠٠٣م ردود أفعال متباينة لدى كافة الأوساط فى المنطقة، حيث تعددت التفسيرات وفتح باب النقاش واسعًا حول طبيعة المشروع الأمريكى الجديد الذى يستهدف فرض السيطرة الأمريكية الكاملة على المنطقة تحت شعار «الديمقراطية وحقوق الإنسان»!!

وكانت الإدارة الأمريكية قد شكلت لجنة من عدد من المستشارين بالخارجية والأمن القومى والبنتاجون والـ «سى. آى. إيه» خلال الشهرين الماضيين؛ وذلك لرسم ملامح وأسس الاستراتيچية الأمريكية لعام ٢٠٠٤م، وأن ذات اللجنة هى التى أعدت المشروع الأساسى للكلمة التى ألقاها الرئيس «چورچ بوش» أمام المجلس القومى الديمقراطى مؤخرًا.

وكان «ستيفن مايكل» و«سيوارث فاننشتال» وهما من كبار مستشارى البيت الأبيض المخضرمين قد أعدا التقرير فى صورته الأولية، وبعد عرضه على الرئيس «بوش» قرر تشكيل اللجنة الاستشارية للبت النهائى فى هذا التقرير، وبمشاركة مباشرة من «بول وولفويتز» نائب وزير الدفاع و«ريتشارد بيرل» الرئيس السابق لمجلس سياسات الدفاع، حيث جرى إدخال بعض التعديلات الجوهرية عليه.

ويعترف التقرير فى مقدمته أن الحرب على العراق لم تغير الأوضاع الاستراتيچية فى الشرق الأوسط على النحو الذى توقعته الولايات المتحدة، مما يستدعى قيامها بممارسة ضغوطها على أنظمة دول المنطقة لنشر «الديمقراطية» والتخلص من التعليم الدينى وصبغ الحكومات العربية بالاتجاه العلمانى الديمقراطى الأمريكى، وتكريس الحقوق السياسية للمرأة، إضافة إلى المكاسب الاستراتيچية الأمريكية وإرساء ما تسميه واشنطن بأسس السلام بين العرب وإسرائيل.

ويقول التقرير: إن أحد الأهداف الثابتة للحرب على العراق هو التأكيد على القوة العظمى الاستراتيجية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة، وأنه كان مخططًا أن يتم الاعتراف المباشر بهذه القوة من قبل الأنظمة العربية من خلال إجبارها على أن يتعاون كلٌّ منها بأسلوب انفرادى مع الولايات المتحدة، وأن هذا الأسلوب كان هدفه التخلص من اتجاهين يمثلان خطرًا ثابتًا على المصالح الأمريكية القادمة فى المنطقة:

ـ **أولهما**: اتجاه نزعة التضامن الإسلامى الجديدة خاصة تلك التى برزت بين بعض الدول العربية والدول الإسلامية الأخرى خاصة إيران.

ـ **وثانيهما**: وأد الأفكار التى تنطلق بين الحين والآخر والداعية إلى الشمولية العربية «الوحدة العربية»؛ لأن هذين الاتجاهين ـ تحديدًا ـ تفاعلا مع بعضهما فى العقد الماضى فأدى ذلك إلى وقوع إرهاب ١١ سبتمبر على الأراضى الأمريكية.

ويشير التقرير إلى أن بروز هذين الاتجاهين فى أى فترة من الفترات يؤدى إلى بروز الجماعات «الإرهابية» القادرة على أن تصل إلى الأهداف والأراضى الأمريكية، وأنه كان من المفترض أن تستقر الأمور نهائيًا فى العراق ويتم الخضوع التام للقدرات الأمريكية العسكرية حتى يفتح المجال أمام بدء المراحل الأخرى التى تهدف إلى إسقاط النظامين السورى والإيرانى، تليها مرحلة أخرى لتعديل اتجاهات الحكم فى السعودية، ثم مرحلة تالية لتعديل سياسات الحكم فى مصر؛ لأنه من خلال هذه المحاور الأربعة سيتم بناء الشرق الأوسط الجديد الذى كان من المفترض أن يتم الإعلان عنه فى يونيو ٢٠٠٤م.

ويقول التقرير: إن هذا الشرق الأوسط الجديد سيتكون من:

١ـ مصر: فى إطار ديمقراطى جديد وسياسة خارجية موالية تمامًا للولايات المتحدة وعقد اتفاقات اقتصادية مع إسرائيل.

٢ـ السعودية: فى ثوب دستورى جديد يتخلص من أى صفة دينية عن الحكم وإجراء انتخابات حرة لتشكيل برلمان قوى، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية أمام المواطنين السعوديين ليشاركوا بفعالية فى الحقائب الوزارية.

٣ـ سوريا: تكون قد بدأت فى اتخاذ خطوات فعلية فى السلام مع إسرائيل وإجراءات ديمقراطية فى الداخل.

٤ـ إيران: ويتوقع قيام ثورات شعبية فيها من الداخل يمكن أن تعيد رسم الخريطة السياسية فى البلاد من القاعدة للقمة، ولا يستبعد فى ذلك الخيار العسكرى.

وهذه الصورة كما رسمها التقرير كان من المفترض أن تتم بعد إعلان نهائى يؤكد أن العراق أصبح خاضعًا للسيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية، إلا أن «بوش» عندما رأى زيادة حجم عمليات المقاومة العراقية قرر أن يكشف سر هذا التقرير الذى كان من المفترض أن يتم الإعلان عنه فى أوائل العام القادم وأن يناقشه الكونجرس حتى يتم التوافق بين الإدارة والكونجرس على الآليات اللازمة لتنفيذه سواء من خلال الضغط على الحكومات العربية أو عبر تقديم الإغراءات الاقتصادية.

ويرى التقرير أن هناك ثلاثة مجالات أساسية لا بد أن يتم تطبيقها على مصر والسعودية وسوريا وإيران هى:

ـ مجال المهارات السياسية والتفاوض المباشر مع مصر والسعودية.

ـ المجال العسكرى مع إيران وربما سوريا.

ـ مجال القدرات الاقتصادية مع مصر وسوريا، ويقصد بهذا المجال الضغط الاقتصادى على مصر وسوريا من أجل تنفيذ الإملاءات الأمريكية، أما عن مجال القوة العسكرية، فهو يعنى محاصرة إيران عسكريًا عبر أراضى الدول الخليجية مع دعم الثورات الشعبية فى الداخل من أجل الانقضاض على نظام الحكم الإيرانى.

ـ أما فى مصر (الصديقة) ـ على حد تعبير التقرير ـ فهى تحتاج إلى مخطط لإثارة القلاقل الداخلية حتى يتم الأخذ بأكثر الأساليب «الديمقراطية» رواجًا فى المنطقة.

ويعترف التقرير بأن مصر قوة مؤثرة وتستطيع أن تلعب دورًا محوريًا فى صياغة الاتجاهات السياسية فى المنطقة، وأنه كان مخططًا أن تكون العراق هى الدولة الأولى فى ذلك، إلا أنها وحدها لن تكون كافية لنشر الديمقراطية وقيم الثقافة الأمريكية فى المنطقة، وأن مصر هى الدولة الثانية التى يجب نشر الثقافة والقيم الأمريكية فيها.

ويؤكد التقرير أن إحدى المشكلات المهمة التى يجب التأكيد عليها فى مصر هى انتشار التعليم الدينى مع ما يسميه باضطهاد حقوق الأقباط الذين يعزفون عن المشاركة تحت الضغط السياسى الدينى المصرى كما يدعى التقرير!!

ويتحدث التقرير عما يسميه بهشاشة النظام الحزبى الذى يتشكل ويتحرك وفق إرادة الحكومة، فى حين أن نجاح الديمقراطية السياسية فى مصر سيغرى الكثير من الدول الأخرى على الأخذ بها؛ لأن مصر تستطيع أن تحرك الأحداث إما نحو مقاومة الإرهاب الداخلى عبر نشر الديمقراطيات الحديثة وإما بإعطاء الفرصة لهذه الجماعات الإرهابية لأن تقوى ويزيد تأثيرها المدمر ليس فقط على مجتمعات هذه الدول وإنما على المصالح الأمريكية.

وأشاد التقرير بمركز ابن خلدون الذى يترأسه د. سعد الدين إبراهيم وبتقاريره ودراساته المهمة التى يقول: إنها رصدت الأوضاع السياسية والاجتماعية فى مصر، وكيف أن هذا المركز وجه بمعارضة قوية من نظام الحكم إلى الحد الذى أدى إلى وقف نشاطاته على حد تعبير التقرير.

ويقول التقرير: إن الديمقراطية فى مصر لا تحتمل إلا وجهًا واحدًا هو الوجه الذى تريده الحكومة، وما عدا ذلك يمثل خروجًا على شرعية الدولة، فهذه الشرعية لا تتحدد مبادئها وفق قوانين مستقرة بل إن ذات القوانين عرضة للتبديل أو التغيير فى أى وقت طالما أن الحكومة رأت أنها تزيد من آفاق وحدود المعارضة السياسية لها، فالديمقراطية الشكلية التى تتمتع بها مصر أساءت إلى الممارسة الديمقراطية وأخرتها كثيرًا، على حد وصف التقرير!!

ويقول التقرير: إن نظام الحكم فى مصر شجع الصحافة على أن تهاجم السياسات الأمريكية بافتراءات ومزاعم غير حقيقية، وأن «إسرائيل» قد نالت النصيب الأكبر فى الهجوم والتجريح، وأن نظام الحكم المصرى ادعى أن هذا من دواعى الديمقراطية، فى حين أن ذات الصحف لم يكن مخولاً لها أن تطرح مشروعات الديمقراطية السياسية، كما أن بعض الدعوات المستترة للإصلاح السياسى تتم مهاجمتها بعنف.

ويزعم التقرير أنه لا توجد مؤسسات سياسية يمكن أن يعتد بها فى مصر سوى مؤسسة الرئاسة التى تعد الداعم الفعلى لكل المؤسسات الأخرى، ويتساءل التقرير هنا كيف يمكن أن ينشأ برلمان قوى فى ظل سيطرة حكومية كاملة على هذا البرلمان، كما أن الحزب الحاكم لا يقبل ولا يرضى بالسيطرة على أقل من ٩٠٪ من مقاعد هذا البرلمان، الأمر الذى يجعل التشريعات أو عمل البرلمان فى مجموعه معبرًا عن توجه الحكومة وحدها.

ويقول التقرير: إن حديثنا عن مصر ينطلق من كونها الدولة العريقة فى المنطقة، والتى طبقت نظام الانتخاب، كما أن برلمانها يعد من أقدم البرلمانات الكائنة فى هذه المنطقة، هذا بالإضافة إلى أن نظم القوانين المصرية أو ما يتعلق بالقوانين السياسية هى الأكثر انتشارًا وذيوعًا وتأثيرًا فى الدول المجاورة.

ويقول التقرير: إننا عندما قمنا بمسح لعدد كبير من القوانين المهمة فى البلدان العربية وجدنا أن أكثر من ٨٠٪ من القوانين العربية تم وضعها بمعرفة خبراء القانون المصريين الذين ما زالوا حتى الآن يحتلون موقعًا متميزًا فى صياغة الاتجاهات الجديدة للديمقراطية الوليدة فى بعض البلاد العربية مثل الدول الخليجية، وبعض دول الشمال الأفريقى.

ويقول التقرير: إن هناك العديد من التنظيمات السياسية المصرية لها فروع قوية فى الدول العربية وذلك لمكانة مصر السياسية، مثل الحزب الذى يعبر عن توجهات رئيس مصر الأسبق جمال عبدالناصر، والتنظيم الدينى المعروف بالإخوان المسلمين، حتى إن التنظيمات «الإرهابية» التى نشأت فى مصر مثل الجماعة الإسلامية أو الجهاد المصرية سرعان ما كونت لها فروعًا فى البلدان المجاورة، كما أن الأعمال الإعلامية المصرية ما زال لها السبق فى التأثير على الجماهير العربية خاصة الأفلام السينمائية التى تحمل مضامين سياسية وثقافية معينة تريد مصر أن تنشرها فى المنطقة.

ويقول التقرير: إن تحركاتنا السياسية أو بناء مستقبل سياسى فى هذه المنطقة يعتمد على الديمقراطية والثقافة الأمريكية لا بد أن يصطدم حتمًا بتلك التأثيرات المصرية المتعددة والمتباينة، فنحن سنكون أمام خيارين إما العمل على انحسار هذه

التأثيرات المصرية وقوعتها فى داخل مصر فقط، وهذا سيتطلب بذل المزيد من الجهد السياسى والثقافى الأمريكى أو التوافق مع هذه التأثيرات المصرية واستيعابها فى داخل منظومة القيم والثقافة الأمريكية.

ويقول التقرير: لقد عملنا منذ عهد الرئيس السابق أنور السادات فى أواخر السبعينيات والثمانينيات على التوافق مع هذه التأثيرات المصرية ونجحنا بفعل هذا التوافق مع التأثيرات المصرية على أن نزحزح مفهومًا عنيدًا سيطر على هذه المنطقة لفترة طويلة، وهو عدم الاعتراف بتعايش إسرائيل مع الدول العربية، على الرغم من أننا فى البداية صدمنا برغبة العرب فى انحسار التأثيرات المصرية عليهم فى السلام مع إسرائيل، من خلال المحور الذى كونه الرئيس العراقى السابق صدام حسين، إلا أن التجربة أثبتت لنا أنه سرعان ما عادت هذه التأثيرات من جديد، وأصبح حديث العرب جميعهم يركز على كيفية تحقيق السلام مع إسرائيل، وبدأ الجميع يتخلى عن النزعة العسكرية للعلاقات مع إسرائيل، وأصبح التفاوض مقصورًا على كيفية وضع كيلومترات من الأراضى إما فى الحقيبة العربية وإما الحقيبة الإسرائيلية، لذلك لا ننكر أن السادات عندما قاد مصر للسلام مع إسرائيل إنما غيَّر من وجه منطقة الشرق الأوسط بأسرها!!

ويقول التقرير: لقد حافظنا فى الماضى على قوة الدفع المصرية من خلال برامج المعونات والمساعدات الاقتصادية، إلا أن هذه الحقبة وهذه الأهداف تغيرت كثيرًا فى الفترة الراهنة ولعل أحد الأسباب المهمة التى يجب أن نقف أمامها بالتحليل هو أن ثورة الإرهاب الشرق أوسطى بمعناه البدائى ومفهومه الأولى بدأت أساسًا فى مصر، وأن الجماعات الإرهابية والقيادات المتعددة للإرهاب، والتى عملت لفترة طويلة على زعزعة الاستقرار الداخلى فى مصر عندما نجحت فى الهروب من الأراضى المصرية تحالفت مع الجماعات الأخرى غير المنظمة، وإليها يعود الفضل الأساسى والأكبر فى نشوء تنظيم القاعدة على الساحة الدولية.

إلا أن التقرير يرى أن الخلاف المصرى ـ الأمريكى بدأ عندما كانت هناك رغبة مصرية ملحة فى أن تساعد بلادنا الحكومة المصرية فى مواجهة إرهابها الداخلى،

فراحت الحكومة المصرية تعارض سرًا تارة وعلانية تارة أخرى المصالح والتوجهات الأمريكية فى المنطقة، حتى جاءت ولاية الرئيس بوش الأب وتعمقت العلاقات مع مصر، وكان لذلك تأثيره المهم والجوهرى فى أن تقود مصر موقفًا إقليميًا مهمًا فى حرب تحرير الكويت.

ويقول التقرير: إن تحليل هذه الأسباب قد يبدو مهمًا وجوهريًا فى تحديد الآليات التى يمكن التعويل عليها لجذب مصر من جديد إلى الحفاظ على هيبة وقوة المصالح الأمريكية فى المنطقة، وعلينا أن نتساءل فى البداية: لماذا نستمر فى برامج المعونات والمساعدات الاقتصادية الممنوحة لمصر على الرغم من معارضتها السياسية لنا فى الكثير من الأحيان؟، وهل يعود ذلك إلى الخلاف حول التوجه الأمريكى فى السلام الفلسطينى ـ الإسرائيلى؟!

هنا يقول التقرير: على الرغم من معرفتنا الأكيدة بأن مصر تمتلك أدوات تأثير مهمة على الفلسطينيين، إلا أنها تتحرك وفقًا لمصالح معينة فى القضية الفلسطينية، وأن هذه المصالح هى التى تزيد من حدة الخلافات المصرية مع الجانب الأمريكى فى بعض الأحيان.

ويشير التقرير إلى أن تجربة التأثيرات المصرية فى المنطقة هى التى تدفع للقول بأهمية أن تكون مصر إحدى الدول الرائدة ديمقراطيًا التى تقود التحول، وأن التأثيرات المصرية فى المنطقة بالفعل الديمقراطى يمكن أن تتزايد أهميتها لضبط إيقاع الأحداث فى الكثير من الأجزاء الأخرى.

واقترح التقرير أن يتم التوصل لاتفاق مبادئ بين مصر والولايات المتحدة حول المفاهيم الديمقراطية الواجبة التطبيق، وكذلك الإجراءات الفعلية للممارسة الديمقراطية، إلا أن التقرير يرى ـ وقبل الاتفاق على نوعيات هذه المفاهيم ـ أنه لا بد من الاتفاق المبدئى حول ديمقراطية التعليم فى مصر، والذى يعتبره التقرير مسئولاً بدرجة كبيرة وأساسية عن انتشار التطرف وكذلك القيم المغلوطة التى تؤدى إلى تكريس انتشار الديكتاتورية.

وأشار التقرير إلى أن ديمقراطية التعليم فى مصر تبدأ بالتخلص من التعليم الدينى المسيطر على قطاع عريض من الجماهير المصرية، وفى هذا الإطار فإن هناك

اقتراحًا بتخصيص ١٠٠ مليون دولار أمريكى سنويًا من أجل دمقرطة التعليم فى مصر.

وعلى الرغم من أن هناك مذكرات وتقارير سابقة أشارت إلى المناهج التعليمية أو الخطط الأمريكية فى التعليم، إلا أن المذكرة انتقدت هذه الخطط وأشارت إلى أن الغرض الرئيسى من دمقرطة العملية التعليمية فى مصر هو تحويل المبادئ والسياسات الديمقراطية التى قد تلتزم بها الحكومة المصرية كسياسات مستمرة ودائمة حتى لا تتعرض الديمقراطية لانتكاسات جديدة.

ويقول التقرير: إن تمرس الديمقراطية كسلوك حاكم ومبادئ ثابتة فى فكر المواطن المصرى يتطلب الإعداد والتدريب والتعليم، بحيث إنه فى الفترة القادمة يكون من حق الشعب نفسه أن يتدخل للحفاظ على مكاسبه بدلاً من التدخل الأمريكى، إلا أن المشكلة كما حدد التقرير هى: هل تستطيع الولايات المتحدة السيطرة مستقبلاً على التوجهات الديمقراطية فى مصر أو غيرها من دول المنطقة؟!

هنا يعترف التقرير بأن العملية الديمقراطية إذا كان هدفها صالح الشعوب وزيادة المساحة المخصصة لحقوق الإنسان والتأكيد على القيم الأساسية كالحرية، إلا أن هذه الحرية لا بد أن يتم ضبطها فى إيقاع متوائم تمامًا مع المصالح الأمريكية العليا، بحيث لا تظهر جماعة مناوئة أو معارضة للسياسة الأمريكية فى المستقبل.

ويعتقد التقرير أن بداية ذلك تكون فى الدمقرطة التعليمية التى تتطلب إلغاء كل أنواع التعليم الدينى ليحل محله التعليم العلمانى، وانتقد التقرير أن يكون هناك تدخل من الجانب الأمريكى فى تحديد نوعية المناهج أو النصوص التعليمية ذاتها؛ لأن مثل هذه المسائل تثير حساسيات كثيرة لدى حكام وشعوب هذه المنطقة.

ويقترح التقرير أن يتم الاتفاق على الإطار العام للمقصود بالتعليم الديمقراطى الحر وفقًا للأسس التالية:

- أن هذا التعليم يكون هدفه الانفتاح على العالم الخارجى، وكذلك البدء فى استيعاب مفاهيم العلم والتكنولوجيا الحديثة والتعرف على الأنماط والأساليب الأمريكية فى إدارة العلم والتكنولوجيا وكذلك مفاهيم القيم الحديثة.

ـ أن هذا التعليم يكرِّس مفهوم حماية الحريات الأساسية للإنسان وأن يكون المواطن على وعى وعلم كامل بأى إجراءات بوليسية يمكن أن تتخذ ضده فى أى موقف أو كيفية حصوله على حقوقه الكاملة فى مواجهة السلطة إذا حاولت اغتصاب هذه الحقوق.

ـ إدخال تحسينات جوهرية على نظم التعليم المصرى على أن تتضمن هذه التحسينات كيفية إعداد أساليب جديدة من أجل نشر الأفكار التحررية التى تحث على الاعتماد المتبادل والتفاهم والتعايش مع الآخرين، ومن هذه الأفكار الشروع فى التعاون معهم فى إصدار كتاب تعليمى أساسى يطلق عليه «المنتخب».

وفكرة كتاب «المنتخب» هى بمثابة دستور تعليمى يجمع ـ فى رأى الخبراء الذين أعدوا التقرير ـ بين المبادئ الدينية الثابتة والمستقرة مع المبادئ العلمانية فى الحرية والديمقراطية، إلا أن الأساس فى «المنتخب» هو أن الفكرة الدينية حول المبادئ والتعايش لن تتعلق فقط بالدين الإسلامى ولكن أيضًا باليهودية والمسيحية. فـ«المنتخب» سيشير إلى فكرة الإخاء بين البشر فيورد ما جاء بشأنها فى القرآن ثم التوراة ثم الإنجيل، وأن كل الأفكار والمبادئ الدينية التى تمثل اختلافًا بين الأديان الثلاثة سيتم تجاهلها وعدم الإشارة إليها.

ومن ضمن الأفكار المقترحة للمذكرة أن كتاب «المنتخب» الذى سيمثل الكتاب الأساسى فى جميع المراحل التعليمية: الابتدائى ـ الإعدادى ـ الثانوى ـ والجامعى سوف يتضمن مراحل محددة:

ـ **المرحلة الأولى (الابتدائية):** وتشمل القيم الدينية مثل (عدم القتل ـ عدم السرقة ـ عدم الزنا) وغيرها من المبادئ الدينية المتعارف عليها، إضافة إلى الحض على عدم كراهية الآخر.

ـ **المرحلة الثانية (الإعدادية):** وتشمل قيمًا دينية وسطى حول الأنبياء ورسالاتهم ـ قضية التعصب وأخطارها.

ـ **المرحلة الثالثة (الثانوية):** وفيها تتم دراسة قيم سياسية جوهرية مثل الحرية وحقوق الإنسان.

ـ المرحلة الرابعة (الجامعية): وتتم فيها دراسة قيم سياسية متطورة مثل الانتخابات ـ المشاركة السياسية، وذلك كله من خلال منظور دينى يجمع بين الأديان الثلاثة.

وسيكون هذا الكتاب بديلاً لمادة التربية الدينية فى مصر والعالم العربى.

ويشير التقرير إلى أن الفكرة فى جوهرها لا بد أن تقوم بتنفيذها مجموعة من العلماء العرب القادرين على صياغة هذه الأفكار المتطورة، بحيث يكون الهدف هو القضاء على التعصب سواء كان هذا التعصب للدين أو الوطن أو لثقافة معينة ضد ثقافة أخرى، ولذلك فإن إحدى المراحل المهمة فى كتاب «المنتخب» هى أنه سيتناول فى المرحلة الإعدادية مناقشة أبعاد التعصب ومضاره وأثره على المجتمع، والتعصب من وجهة نظر الأديان الثلاثة والتعصب فى عالم اليوم وكيف يتوافق مع كوكبة العلاقات الدولية، والعلاقة بين التعصب والإرهاب.. إلخ.

ويرى التقرير أن هذه المبادئ العامة والمضامين الأساسية يتم تفصيلها من خلال علماء المنطقة الذين يجب عليهم إعداد أكثر من نموذج للمحاكاة، وأن الرأى الأمريكى لابد أن يكون استشاريّا فى هذه المرحلة.

الدمقرطة التعليمية تتطلب أن تكون هناك بعض البرامج الأمريكية فى تعليم اللغة الإنجليزية أو مواد إضافية يتم تدريسها فى المدارس الأمريكية يتم إلحاقها مع المدارس المصرية (مواد غير أساسية). ونلاحظ أن هذا التقرير انتقد المذكرات السابقة؛ لأنها تحوى مضامين تفصيلية عن المناهج التعليمية فى حين أنه وقع فى ذات الخطأ عندما أشار إلى تفاصيل الكتاب المفتوح «المنتخب».

ويتحدث التقرير عن أن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية خاصة بين الولايات المتحدة ودول العالم العربى، ستكون هى الجهة الوحيدة والأساسية التى يمكن من خلالها لأى دولة فى المنطقة أن تحصل على مساعدات اقتصادية أو برامج تنمية أو مساندة أمريكية للإطار العلمى والتكنولوچى، وأن برامج المساعدات الأخرى سيتم إلغاؤها ومنها برنامج المعونات الاقتصادية.

ويرى التقرير أن الدول التى ستنضم إلى مبادرة الشراكة لا بد أن تقوم بتنفيذ الالتزامات السياسية الأمريكية فى إطار الديمقراطية المعنية وحدها بالتخلص من الأفكار الإرهابية والمتطرفة.

ويقول التقرير: من ضمن الأفكار المقترحة بالنسبة لمصر هو إلغاء جامعة الأزهر باعتبارها جامعة دينية، وكذلك الأمر بالنسبة لجامعات أخرى فى السعودية وإندونيسيا وبلدان أخرى.

ويقول التقرير بالنسبة لمصر: إن جامعة الأزهر هى واحدة من الجامعات الدينية المهمة، وعلى الرغم من أن هذه الجامعة تضم العديد من الكليات النظرية والعملية الحديثة، إلا أن المناهج الدينية التى تحث على التشدد وإنكار الآخرين وحفظ الكتاب المقدس للمسلمين تمثل جزءًا ثابتًا فى نهج هذه الجامعة، وأن أغلب القيادات الإرهابية تلقت أصول التعليم الدينى من هذه الجامعة، وأن الحكومة المصرية مطالبة فى المرحلة القادمة بأن تتخذ أحد نهجين:

- إما تطوير جامعة الأزهر، والإدارة الأمريكية يمكن أن تسهم فى هذا التطوير من خلال تخصيص مبالغ مالية تزيد على الـ ٥٠ مليون دولار لتحويل الجامعة إلى جامعة عصرية حديثة وأن تكون إحدى المنافذ المهمة للتطوير والحوار والتعاون بين الشعوب وبعضها البعض.

وفى هذا الإطار يقول التقرير: سيتم إلغاء كل المقررات الدينية ومنها حفظ الكتاب المقدس (القرآن الكريم) فى جامعة الأزهر وإلغاء مبدأ عدم الاختلاط بين الذكور والإناث بحيث ترتبط هذه الجامعة العصرية بالاتجاهات الأمريكية الحديثة.

- وإذا رفضت الحكومة المصرية تطوير هذه الجامعة على النحو السابق فإن الإدارة الأمريكية لا بد أن تضغط فى اتجاه إلغاء هذه الجامعة نهائيًا، والاكتفاء بما هو قائم حاليًا من جامعات مصرية، على أن يتم إمداد مصر بمبالغ مالية كبيرة للمساهمة فى إصلاح الأحوال التعليمية أو إنشاء جامعات جديدة فى مناطق أخرى.

ويرى التقرير أن فكرة المدارس الدينية فكرة غير جيدة وتشجع على الإرهاب والتطرف والتشدد، إلا إذا كانت هذه المدارس تحت السيطرة الحكومية الكاملة التى

تتيح لها مقاومة تيارات التشدد فى حال بروزها أو العمل على وأدها فى بدايات ظهورها.

ويقترح التقرير بديلاً لذلك إنشاء أنواع جديدة من الكليات الدينية المتخصصة للحوار بين الحضارات والأديان.

من جانب آخر يقترح معدو التقرير الأمريكى بناء اتفاق مع مصر حول السنوات الخمس المقبلة فيما يتعلق بالإجراءات الديمقراطية وسبل تطبيعها.

ويرى التقرير ضرورة القيام بعدة خطوات مهمة فى ذلك أبرزها:

ـ أن تكون هناك لجان فنية أمريكية للإشراف على الانتخابات البرلمانية المصرية القادمة وذلك للتأكد من مدى مطابقة النتائج للواقع العملى، إلا أن الحكومة المصرية ستكون مطالبة قبل إجراء هذه الانتخابات بالقيام بأكبر حملة توعية سياسية وبرامج هادفة متنوعة لحث المواطنين المصريين على المشاركة بفاعلية فى هذه الانتخابات، وأن الإدارة الأمريكية ستسهم فى هذه الحملة بحوالى ٢٠ مليون دولار، وأنها لهذا الغرض ستقوم باستخدام عدد من الأكاديميين والخبراء ومنظمات المجتمع المدنى للقيام بهذه المهمة فى نطاق التدريب الأمريكى على الديمقراطية فى مصر.

ـ أن برامج التدريب الأمريكى المقترحة حول الديمقراطية تتضمن تدريب الشباب والفتيات على كل مراحل العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى إعداد بعثات تعليمية للسفر إلى الولايات المتحدة.

ـ أن عدداً كبيراً من الأحزاب المصرية الحالية لا تعبر عن رأى الشارع المصرى؛ لأنها أحزاب شخصية ـ على حد وصف التقرير ـ وأن الإدارة الأمريكية تقترح إلغاء بعض الأحزاب ذات التعصب المذهبى أو التى تدعو إلى سياسات ومبادئ لا تتوافق مع المصالح الأمريكية العليا ومنها الحزب المقترن باسم رئيس مصر الأسبق جمال عبدالناصر أو الأحزاب ذات التوجه اليسارى.

ويقول التقرير: إن تجربة تقييم الأحزاب فى مصر توضح أن مبادئ غالبية هذه الأحزاب غير متوافقة مع الاتجاهات الدولية المعاصرة، كما أن استمرار هذه الأحزاب فى حد ذاتها يهدد المصالح الاستراتيجية المتبادلة بين مصر والولايات المتحدة.

ويرى التقرير أن الفكرة الأساسية للأحزاب هى أن تروج عمليًا لمبادئ الديمقراطية وأن تكون إحدى الأدوات المهمة فى تحقيق الشكل الديمقراطى الأمثل للحكم.

* * *

وتحدث التقرير الأمريكى عن مصادر الخطر التى تواجه الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٤م إذا لم يتم التطبيق الديمقراطى أو الإصلاح التعليمى فى مصر والسعودية أو القلاقل الشعبية فى إيران أو خطوات السلام السورى ـ الإسرائيلى.

ومصادر الخطر من وجهة نظر التقرير تتمثل فى استمرار حالة العداء الشعبى والسياسى ضد السياسات الأمريكية. وهى حالة تهدد بنقل الصراع مع الجماعات «الإرهابية» الشرق أوسطية من جديد إلى داخل الولايات المتحدة.

ويرى التقرير أن هناك مسئولية أساسية تقع على عاتق الحكومات العربية فى العمل على نشر ديمقراطية جديدة لا تعتمد على أى أساس دينى أو قومى فى انطلاقتها. وحذر التقرير من أن الدين أصبح يلعب دورًا أساسيًا فى توجيه المبادئ السياسية فى الشرق الأوسط. وأن الخشية الأمريكية الأساسية هى أن يتم «تديين» الديمقراطية بحيث تصبح التطبيقات الديمقراطية انعكاسًا للمفاهيم الواردة فى الإسلام.

واقترح واضعو التقرير إرسال لجنة فنية إلى مصر والسعودية وعدد من الدول الأخرى، وأن هذه اللجنة ستكون معنية ببحث البرامج التعليمية وكيفية الوقوف على جعل التعليم هو قاطرة الديمقراطية، إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه اللجنة ستبحث فى داخل مصر أوضاع منظمات المجتمع المدنى، حيث إن التقرير يتهم الحكومة المصرية بتضييق الخناق على هذه المنظمات التى أصبحت تمارس أنشطتها فى ظل الرقابة والملاحقة الحكومية المستمرة لها ـ على حد تعبيره !!

ويشير التقرير إلى أن أحد المتطلبات الأساسية للديمقراطية هو أن تكون منظمات المجتمع المدنى قادرة على أن تتحرك بدون خوف فى قطاعات كبيرة تشمل كافة الميادين؛ لأن هذه المنظمات هى البؤرة الحقيقية التى يمكن الاستناد إليها فى تشخيص مشكلات المجتمع المصرى أو غيره من المجتمعات الأخرى.

ويؤكد التقرير أنه إذا نجحت الولايات المتحدة فى تشكيل أحزاب سياسية قوية ومنظمات مجتمع مدنى داخل مصر فإن هذا سيمثل البداية الحقيقية للتطبيقات الديمقراطية. ولذلك يجب إعادة النظر فى قوانين الحياة السياسية ومباشرة الحقوق السياسية.

ووفقًا للمعلومات فإن الخارجية الأمريكية اقترحت أن يكون مركز ابن خلدون الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم هو المنظمة الأكثر أهمية والنموذج الذى يجب أن تقتدى به المنظمات الأخرى، وأن الإدارة الأمريكية ستخصص من ٢مليون إلى ٢,٥ مليون دولار سنويًا لدعم أنشطة المركز خصمًا من أموال المعونة الأمريكية المقدمة لمصر..

وإزاء كل ذلك كانت مقولة «چورچ بوش» من أن مصر هى التى قادت عملية السلام فى المنطقة وأنه ينتظر منها أن تقود عملية التحول الديمقراطى أيضًا..

كانت كلماته واضحة وليست كما يحاول البعض تفسيرها.. إنها أجندة أمريكية مفروضة على مصر، والتى يتوجب عليها أن تقبل صاغرة بأمركة الأوضاع على أرضها وفى المنطقة، أى بمعنى آخر أن مصر التى قبلت بـ«كامب ديڤيد» بكل شروطها المهينة مطلوب منها أن تتولى تنفيذ المهمة الأمريكية الجديدة على أرضها أولاً ثم على المنطقة العربية والشرق أوسطية فى مرحلة لاحقة..

***

[٣]

الابتزاز باسم الديمقراطية!!

- مكاتب أجنبية لمراقبة تنفيذ مخطط «الدمقرطة» ومنظمات المجتمع المدنى تراقب الانتخابات
- توحيد عمل وزارات الإعلام والتعليم والأوقاف لتنفيذ فكرة «الديمقراطية الأمريكية»
- اجتماع سنوى غربى لمتابعة حالة «الديمقراطية» فى البلدان العربية
- التوسع فى إنشاء مكاتب الناتو فى العواصم العربية لمتابعة الأوضاع
- المطالبة بتنحية الدين كمصدر للتعاملات وتقليص دوره فى الحياة
- التوقف عن قمع «الشواذ» وإطلاق الحرية لزواج المثليين
- وقف جمع التبرعات والزكاة فى المساجد وقصر دورها على العبادات

مصر هى المستهدف الأول من وراء ما سمى بمشروع **«الشرق الأوسط الموسع»**، والخطط الأمريكية والأوروبية التى تسربت بعض وثائقها إلى عدد من العواصم العربية أشارت إلى أن انطلاق المخطط من مصر يعنى أن المهمة ستكون سهلة فى مواجهة الآخرين.

وكان المشروع الذى أشرف عليه فريق عمل فنى برئاسة «بوب بلاكويل» مساعد مستشارة الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى فى هذا الوقت هو من أهم المشروعات التى تتحدث عن التصورات المستقبلية لـ«دمقراطة» المنطقة العربية انطلاقًا من مصر.

وقد تولت «كونداليزا رايس» الترويج لصيغة المشروع خلال حفل عشاء جرى فى لندن فى شهر ديسمبر نهاية ٢٠٠٣م، وخلال زيارة الرئيس «چورچ بوش» إلى العاصمة البريطانية، حيث قامت بإبلاغ عدد من كبار المسئولين بالدول الأوروبية الحليفة بمضمون المشروع.

وتشير المعلومات إلى أن المشروع الجديد يسعى إلى تشكيل ائتلاف أمريكى - أوروبى لإجبار الدول العربية على تطبيق المشروع الجديد لتحقيق ما يسمى بالديمقراطية، حيث يقوم هذا الائتلاف على فكرة أنه فى حال قيام واشنطن بمنع المساعدات أو المنح الاقتصادية عن أى دولة لا تطبق معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تقوم الدول الأوروبية هى الأخرى بتطبيق ذات القرار، وتوقف مشروعاتها الاقتصادية، وتعلق اتفاقات الشراكة مع الدول المعنية فى هذا الشأن.

وتؤكد المعلومات أن الفكرة الأمريكية جاءت أساسًا بعد دراسة الأثر الأوروبى الاقتصادى على الدول العربية، وانتهت هذه التقديرات إلى أن الدول العربية خاصة مصر تتعامل مع الدول الأوروبية باعتبارها بديلاً عن التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة، وأن اتفاقات المشاركة الأوروبية - العربية ستلعب دورًا محوريًا فى تحسين

موازين المدفوعات العربية، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار والتبادل التجارى، مما يجعل القرارات الأمريكية وحدها غير ذات تأثير كاف فى منع الدول العربية من تبنى سياسات مباشرة أو غير مباشرة ضد السياسة الأمريكية.

وتنطلق فكرة **«الشرق الأوسط الموسع»** من أن البرلمان الأوروبى أصدر عدة قرارات تتعلق بانتهاكات واضحة لحقوق الإنسان فى مصر والسعودية وسوريا واليمن ودول أخرى، إلا أن هذه القرارات لم تأخذ طريقها فعليّا للتنفيذ، ولذلك فإنه من المستحسن تشكيل لجنة عمل برلمانية مشتركة من الكونجرس الأمريكى والبرلمان الأوروبى يطلق عليها «لجنة العمل الدولية لاحترام حقوق الإنسان والتطبيق الديمقراطى».

وتقترح المبادرة أن تقوم هذه اللجنة بزيارات عمل مفاجئة إلى الدول العربية وأن تتولى هذه اللجنة بنفسها مراجعة سجلات حقوق الإنسان وزيارة السجون والاستماع إلى ممثلى منظمات المجتمع المدنى وعقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات مشتركة مع هذه المنظمات، على أن تقوم هذه اللجان فى بداية عملها بإعداد مذكرة شارحة للإجراءات الواجب اتباعها للتطبيق الديمقراطى الصحيح فى الدول العربية، وكذلك تلافى السلبيات القائمة التى تكرس من الأوضاع السيئة لانتشار انتهاكات حقوق الإنسان.

ويشير المقترح الأمريكى إلى أنه وبعد الاتفاق على مضامين هذه المذكرة سوف يصدر ميثاق عمل أمريكى - أوربى مشترك لـ**«الشرق الأوسط الديمقراطى»** وأن الدول العربية ستكون مجبرة على تنفيذ بنود هذا الميثاق، وكذلك لوائح عمله التى ستتناول مجالات بعينها مثل: كيفية إجراء انتخابات ديمقراطية، أما لوائح العمل فستحدد المقصود بهذه الإجراءات وكيفية تطبيقها عمليّا من خلال إجراءات محددة.

وتمثل الانتخابات المرتبة الأولى فى التطبيق الديمقراطى؛ لأن المشروع الأولى للمذكرة الشارحة يتناول تغيير قوانين الانتخاب فى عدد من الدول العربية من بينها مصر، وبحيث يكون الإشراف الدولى الذى يتكون من مراقبين أمريكيين وأوروبيين هو المكون الأساسى فى هذه الانتخابات، وأن هؤلاء المراقبين سوف يستعينون بمساعدين لهم من ممثلى بعض منظمات المجتمع المدنى.

وفى مصر - مثلاً - تقترح المذكرة الشارحة أن يتولى مركز ابن خلدون - الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم وبعض منظمات حقوق الإنسان التى لها ارتباطات خاصة

بالولايات المتحدة وبعض دول أوروبا وبعض المراكز السياسية فى الجامعات ـ مسألة الإشراف الجزئى فى المرحلة الأولى فى الانتخابات التى تتعلق بالإدلاء بالأصوات وحراسة الصناديق على أن يقتصر دور رجال الأمن على حماية هؤلاء المساعدين والمراقبين حتى إعلان النتائج الانتخابية .

وتشير التقديرات إلى أنه وعلى الرغم من أن الفكرة الأمريكية تبدو فى ظاهرها جذابة لضمان سلامة الانتخابات إلا أنها فى حقيقتها تحمل ثلاثة مضامين خطيرة :

ـ **الأول :** هو الاعتداء المباشر على سيادة هذه الدول التى سيصبح موقفها سلبيًا فى الانتخابات حيث ستنقل كل اختصاصات السيادة الداخلية إلى الطرفين الأمريكى والأوروبى .

ـ **الثانى :** سلب اختصاص السيادة التشريعية من البرلمانات العربية ؛ لأن دور برلمانات هذه الدول سيقتصر على مجرد التصديق على الإشراف الأجنبى على الانتخابات .

ـ **الثالث :** وهذا هو الأخطر ، تحفيز أصحاب الأفكار السياسية المرتبطة بالفكر الغربى على ترشيح أنفسهم فى هذه الانتخابات ودعمهم بالمال والمساندة الأدبية لتمكينهم من احتلال أغلبية المقاعد فى المجالس والمواقع المهمة .

وهكذا : ففى الوقت الذى تحمل فيه الورقة الأمريكية شعار **«الانتخابات النظيفة»** نجدها تضع آليات من شأنها أن تفرز نتائج موجهة لصالح فئات أو أحزاب بعينها .

وتقترح المذكرة الشارحة إعداد قوائم أمريكية وأوروبية أولية حول الأفراد الذين ينتمون إلى منظمات وأفكار إرهابية أو متطرفة على أن تقوم الأجهزة الأمنية فى داخل الدول العربية بمنع هؤلاء من الترشيح فى الانتخابات .

وتقترح الورقة استكمال هذه القوائم بقوائم أخرى موسعة يتم إعدادها بمعرفة بعض منظمات المجتمع المدنى والشخصيات الأخرى فى داخل مجتمعات البلدان العربية ، بما يعنى أنه يكفى لأى منظمة مجتمع مدنى أو شخصيات تثق الإدارة

الأمريكية فى آرائهم وأفكارهم أو يعملون مع أجهزتها فى أن يحددوا أسماء بعض الشخصيات الوطنية فى داخل البلد ليصدر فرمان أمريكى بمنعهم من الترشيح بادعاء أنهم يمتون بصلة ما لأعمال أو منظمات إرهابية.

وعلى الرغم من أن بعض المسئولين الأوربيين اعتبروا أن ذلك الشرط سيصعب تنفيذه فى البلدان العربية، إلا أن «رايس» أكدت أنها على ثقة من أن نجاح الائتلاف الأمريكى ـ الأوروبى سيجعل ذلك ممكنًا، وأن الدول العربية ستقبل فى النهاية بهذه الشروط الجديدة.

ويتضمن مشروع **«الشرق الأوسط الموسع»** فكرة أمريكية حول مفهوم **«خريطة التغيير لطريق جديد»**، وهى تعنى أن تكون هناك استراتيجية موحدة لعمل ثلاث وزارات مهمة هى: الإعلام والتعليم والأوقاف، بحيث يتم دمج عمل هذه الوزارات وتلزم بتنفيذ التزاماتها وفقًا لاستراتيجية مشتركة تدور حول مفهوم التعليم الديمقراطى والإعلام الديمقراطى والدين القائم على الحوار والتعايش مع الآخرين، بما يفضى إلى «علمنة التعليم» فى جميع المراحل ليصب منتجه الرئيسى فى تكنولوجيا المعلومات، وأن يجرى تغيير مفاهيم الإعلام السائد، أما الدين فلا مكان له فى مؤسسات الدولة نهائيًا، بل يجب التركيز على الإطلاق الكامل لحرية المعتقدات دون عوائق.

وتشير التقديرات هنا إلى أنه على الرغم من أن ظاهر الفكرة يدور حول مثاليات التطبيق الديمقراطى إلا أن الأمريكيين لم يغفلوا فى ثنايا هذه الأوراق عندما أشاروا إلى إمكانية إنشاء مؤسسات تبشير غربية بسلام المسيح وعدالته من منطلق أن هذه المؤسسات سترسى مفاهيم السلام والتعاون بين الجميع.

وسوف تحصل هذه المؤسسات على تمويل مالى غربى كبير للقيام بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية مع ضمان ألا يجوز تحت أى ادعاء مصادرة ما تسميه واشنطن بحرية الاعتقاد والانتقال من ديانة إلى ديانة أخرى بشرط ألا يؤدى الوضع الجديد إلى أية أفكار جديدة حول التطرف الدينى.

والمعنى المطروح فى هذا الإطار هو أن هذه المؤسسات ستقوم على أساس دينى غربى، وأنه سيكون من حقها القيام بأى نوع من الأنشطة فى حين أن المساجد ستلتزم

بأداء الصلوات الإسلامية وسيتم منعها من ممارسة أية أدوار اجتماعية أو ثقافية وإنما ستقوم الوزارة المسئولة عن الشئون الدينية بهذه الأنشطة، وسيمتنع أيضًا فى هذا الإطار أن تقوم المساجد بجمع التبرعات أو الزكاة أو غيرهما من المسائل التى تدخل فى نطاق النشاط الاجتماعى، خشية أن تصل هذه الأموال إلى أيدى الجماعات الإرهابية كما تدعى!!

وترى المذكرة الأمريكية أن «خريطة التغيير» على هذا النحو ستشمل كل الدول العربية دون استثناء ابتداء من المملكة المغربية حتى البحرين والإمارات فى أقصى الشرق ومرورًا بالسودان واليمن فى الجنوب.

وتشير المذكرة إلى أن هدف «خريطة التغيير» هو تغيير الأفكار القائمة والواردة فى هذه المنطقة، وهى الأفكار التى فشل فى التعامل معها على مدار السنوات الماضية خاصة التى تحمل طابعًا عدائيًا للسياسة الأمريكية وبعض السياسات الأوروبية.

أما عن مفهوم الحريات، كما يورده المشروع الأمريكى الجديد، فهو يعنى أن تكون الحريات الشخصية مصونة، ويجب حمايتها من أى تدخل حكومى حتى لو كانت هذه الحريات الشخصية ستصطدم فى بعض الأحيان ببعض المبادئ الدينية التى استقرت عليها المجتمعات العربية لعقود متتالية، بما فى ذلك أنواع الحريات الجنسية، فهذه الحريات ستجعل الأفراد أحرارًا فى التعبير عن أنفسهم بالشكل الذى يختاره هؤلاء الأفراد.

وتؤكد المذكرة ضرورة تبنى المفهوم الغربى للحريات مؤكدة أن هناك مشكلة أساسية فى تأويل مفهوم الحريات ليكون تعبيرًا عن مساندة بعض الأنظمة السياسية فى المنطقة؛ مما يجعل الحريات خالية من أى مضمون حقيقى.

وتقول المذكرة: إن بعض دول المنطقة تؤكد حرية التعبير الإعلامى إلا أن الإعلام فى هذه الدول موجه بصفة مباشرة لخدمة النظم السياسية وأن بعض منظمات المجتمع المدنى إذا حاولت التمرد أو ممارسة حرية تعبير حقيقية ضد النظام فإنها تقع فى أخطاء قاتلة تصبح على إثرها مستهدفة من النظام السياسى فى هذه الدول، وكذلك الأمر بالنسبة لمفهوم احترام حقوق الإنسان الذى يجب أن يتماشى مع المفاهيم الدولية السائدة.

وتتحدث المذكرة فى هذا الإطار عن قمع الأنظمة العربية للشواذ جنسيّا ومنع زواج المثليين (الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة) ففى هذا ـ كما ترى المذكرة ـ انتهاك صارخ لحقوق الإنسان تتوجب مراجعته وضمان هذه الحقوق!!

آلية التطبيق

ثمة تساؤل يطرح نفسه هنا عن آلية التطبيق لهذا المشروع فى الدول المستهدفة، هل سيتم عن طريق القوة أم عن طريق الضغوط؟

المذكرة الأمريكية تجيب عن هذا التساؤل بالقول: إن كل الخيارات مفتوحة لتطبيق المشروع الجديد، وإن لجان الكونجرس كانت قد أوصت بفرض أنواع مختلفة من العقوبات الاقتصادية والسياسية على البلدان المخالفة إلا أن عدم التعاون الأوروبى جعل الولايات المتحدة عاجزة عن تطبيق أية معايير حقيقية أو التزامات واضحة ضد هذه الدول.

وتقول المذكرة: إن التعاون الأمريكى ـ الأوروبى أصبح مؤكدًا فى ظل المرحلة القادمة خاصة أن الإرهاب الأوسطى طال الأراضى الأوروبية وأن الولايات المتحدة آلت على نفسها أن تقود الأعمال العسكرية للقضاء على بؤر الديكتاتورية والجماعات الإرهابية المتطرفة إلا أن التعاون الأمريكى ـ الأوروبى أصبح مطلبًا أساسيّا حتى يمكن بناء ائتلاف قوى لمتابعة التطبيق الديمقراطى فى دول الشرق الأوسط.

وتقترح المذكرة فى هذا الإطار اختيار أحد بديلين:

ـ **الأول** يقضى بإنشاء مكاتب أمريكية ـ أوروبية مشتركة لها حصانات لازمة وكاملة لممارسة أعمالها ومتابعة تطبيق المعايير الديمقراطية فى المنطقة، على أن يرأس هذه المكاتب ممثل أمريكى وآخر أوروبى بسلطات واحدة مهمتها إعداد تقارير دورية شهرية وسنوية لتقييم كل ما يتعلق بمجالات تطبيق أو انتهاك الديمقراطية فى هذه البلدان.

وسوف تكون هذه التقارير هى السند الأساسى للقرارات والعقوبات التى سيتخذها الكونجرس الأمريكى والبرلمان الأوروبى ضد هذه البلدان.

وسوف يكون من حق هذه المكاتب إجراء اتصالات مباشرة مع بعض الشخصيات أو منظمات المجتمع المدنى أو أعضاء البرلمانات أو الاطلاع على أحوال السجون فى إطار عمليات المتابعة.

وستوجه تقارير المكاتب الدورية، كل شهر وكل ثلاثة أشهر إلى وزراء الخارجية فى الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

أما التقرير السنوى فيتم توجيهه إلى الكونجرس الأمريكى والبرلمان الأوروبى إضافة إلى وزراء الخارجية.

وستتوازى هذه المكاتب فى اختصاصاتها مع وضع السفارات الأمريكية والأوروبية فى البلدان العربية إلا أن هذه المكاتب ستكون معنية بالمهمة وحدها، وأن السفارات يمكن أن تساعدها فى تقديم بعض المعلومات أو المساعدات الإدارية أحيانًا، وسيكون من حق النظم السياسية فى هذه الدول مراجعة التقارير السنوية التى تعدها هذه المكاتب وإجراء مناقشات بشأنها. إلا أن المذكرة تعترف بأن هذه العملية معقدة وستحتاج إلى الكثير من الجهد، حيث يتوقع أن تكون هناك خلافات بين الحين والآخر مع النظم السياسية الكائنة فى المنطقة.

وتطالب المذكرة بعدم التساهل فى احتواء هذه الخلافات أو الرضوخ لمطالب الأنظمة لحساب مصالح آنية؛ لأن عدم التطبيق الديمقراطى فى الشرق الأوسط أضحى حالة استثنائية معقدة تتطلب الإدراك التام لمواجهتها والعمل على استئصال كل الأسباب الداعية إلى تفشى الظواهر السلبية فى مجتمعات الشرق الأوسط.

ـ أما البديل الثانى الذى تطرحه المذكرة فهو يقوم على أن تتولى مكاتب «الناتو» فى الدول العربية كل الاختصاصات السابقة المشار بشأنها إلى المكاتب الأمريكية ـ الأوروبية المشتركة وعلى هذا الأساس تدعو المذكرة إلى:

ـ التوسع فى إنشاء مكاتب الناتو فى الدول العربية، ومفهوم التوسع يشمل هنا عددًا وكيفية، فمن ناحية العدد فإن كل الدول العربية بلا استثناء ـ حتى تلك المختلف معها ـ يجب أن توافق على افتتاح مكاتب للناتو فى أراضيها وهى مكاتب ستتبع حلف شمال الأطلنطى.

ـ الميزة التى يراها الأمريكان فى مكاتب الناتو هى أن طبيعة الإجراءات العسكرية سيتم الاتفاق عليها مع حلف الناتو، فى حال الدول التى ترفض الامتثال نهائيًا للتوصيات والقرارات الصادرة بصدد تحسين التطبيق الديمقراطى، وبالتالى فإن مكاتب الناتو سيتم تزويدها ببعض المتخصصين وكذلك ممثلى وزارات الخارجية.

أما التوسع الكيفى فهو أن هذه المكاتب سيضاف إليها ثلاثة أقسام رئيسية بالإضافة إلى أقسام الأمن العسكرى ومتابعة شئون الناتو والاتصالات الموجودة بالفعل فى مكاتب الناتو فى الدول العربية، وهذه الأقسام هى: قسم التطبيق الديمقراطى، قسم تطبيق معايير احترام حقوق الإنسان، قسم الحريات.

وتقترح المذكرة أن يكون هناك اجتماع سنوى لتقييم حالة الديمقراطية فى البلدان العربية يضم مستشار الأمن القومى الأمريكى ووزير الخارجية ومستشارى الأمن القومى فى دول أوروبا ووزراء الخارجية، هدفه تحليل التقارير والنتائج فى سرعة التطبيق الديمقراطى وكذلك اتخاذ القرارات النهائية بشأن حالات الانتهاك أو فرض عقوبات جديدة أو تجديد عقوبات قائمة وتشجيع بعض الدول التى تكون قد أقدمت على اتخاذ إجراءات جديدة فى التطبيق الديمقراطى أو تكليف لجنة منبثقة من هذا الاجتماع لعقد مشاورات ولقاءات مع قادة النظم السياسية فى المنطقة لإبراز المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها النظام السياسى فى حال عدم الالتزام بالتطبيق الديمقراطى.

أما القرارات النهائية الخاصة بالأعمال العسكرية فسوف يتم عرضها على مجلس الأمن من أجل التأكيد على دور الأمم المتحدة فى النظام الدولى.

وتؤكد المذكرة أن التوافق الأمريكى ـ الأوروبى فى نطاق الاجتماع السنوى المقرر للشرق الأوسط الموسع سيعزز من الهيبة الأمريكية ـ الأوروبية فى النظام الدولى الجديد ويجبر دول الشرق الأوسط على الانصياع للخطة.

وفى حال وجود اختلاف داخل مجلس الأمن مع دول أخرى ترفض الاستجابة للنداءات الأمريكية والأوروبية؛ فإن هذا الاجتماع يجب أن ينفذ قراراته بغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع مجلس الأمن.

وتتحدث المذكرة عن تصوراتها لآفاق المرحلة المستقبلية فتقول: «إن الديمقراطية الحقيقية لم تعد مجالاً للاختيار فى التطبيق أو عدم التطبيق فى هذه المنطقة، بل إن

الجميع يجب أن يلتزم بهذا النهج كأساس حقيقى لإرساء مفاهيم الأمن والاستقرار الدولى».

وتضيف المذكرة: «إننا قد نكون أمام موجة من التحديات المرتبطة بانتشار الإرهاب أو تلك المعنية بانتشار جماعات التطرف فى عدد من مناطق العالم، ولكن المعيار للالتزام هو الأساس فى تحقيق التوسع الديمقراطى، وإننا يجب أن نقتنع بأن هذا التوسع الديمقراطى لن يكون إلا من خلال برامج محددة، وأن هذه البرامج سيتم تنفيذها فى إطار زمنى محدد ومتفق عليه، إلا أن هذا الإطار الزمنى سيتفاوت تطبيقه من دولة لأخرى، ولكن بشكل رئيسى فإن هذا المدى الزمنى يجب ألا يستغرق عدداً محدوداً من السنوات وذلك لتحقيق أكبر طفرة ممكنة».

ويتحدث الجزء الثانى فى المشروع الأمريكى عن إنشاء هيئة أمريكية ـ أوروبية مشتركة تكون مسئولة عن جوانب التطبيق الديمقراطى والحريات واحترام حقوق الإنسان، وسيطلق على هذه الهيئة مسمى «منظمة الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية».

ومن أهم الأغراض السياسية والمباشرة لعمل هذه المنظمة هو تحقيق التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى بين كل الدول القائمة فى المنطقة باعتبار أن التعاون يمثل الحلقة الأساسية فى نجاح نماذج الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون سيكون ـ كما ترى المذكرة ـ بديلاً عن الصراع أو سوء الفهم القائم بين هذه الدول وبعضها البعض خاصة ما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل.

وترى المذكرة أن العلاقات العربية ـ الإسرائيلية لا تزال تمثل إحدى العوائق المهمة أمام تحقيق نموذج الاستقرار والسلام بين دول المنطقة، كما أن تزايد إشكاليات العلاقات العربية ـ الإسرائيلية وما يرتبط بها فى بعض الأحيان من توتر سياسى أو صراع عسكرى يكون مبرراً لتعطيل التطبيق الديمقراطى بحجة مواجهة إسرائيل.

وتقول المذكرة: إن المشكلة الأكثر أهمية هى أن أسس التسوية السياسية النهائية غير واضحة المعالم، وأن التسويات الجزئية دائمًا عرضة للاختلافات والتأويلات الخاطئة، إلا أننا فى المرحلة القادمة يجب ألا نجعل العلاقات الإسرائيلية ـ العربية تمضى نحو مزيد من التوتر.

وستركز منظمة الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية وفق المذكرة على :

- أبعاد العلاقات العربية - الإسرائيلية .

- أبعاد العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى .

- تكييف مسار هذه العلاقات ليصب فى إطار التطبيق الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان .

- البدء فى عقد اتفاقات للعمل الاقتصادى والثقافى المشترك بين إسرائيل والدول العربية .

- نماذج التطبيق الديمقراطى الإسرائيلى ومدى ملاءمتها للتطبيق فى الدول العربية .

- كيفية تحقيق التعاون الإسرائيلى - العربى فى أن يكون الشرق الأوسط الموسع خاليًا من كافة أنواع الصراعات السياسية والعسكرية ، وبناء نماذج جديدة للتعاون الأوسطى على معايير البناء والتفاهم المشترك للمرحلة الجديدة .

- أن إحدى المسائل المهمة فى تحقيق التعاون الإسرائيلى - العربى هى التعاون العسكرى ، حيث إن هذا التعاون يمثل البداية الفعلية لإزالة الشكوك المتبادلة وسوء الفهم حول مسائل الثقة أو عدم التفاهم .

وسوف تعمل مؤسسة **«الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية»** فى هذا الإطار على تبادل الخبرات العسكرية العربية والإسرائيلية فى إطار برامج محددة ، وأن هذا التبادل والتعاون سيشمل ما يتعلق بالمناورات العسكرية ولقاءات دورية بين القيادات العسكرية العربية والإسرائيلية يكون هدفها تكريس الفهم المتبادل .

وتشترط المذكرة الأمريكية تحقيق مفهوم يطرح لأول مرة وهو التوصل لاتفاقات وتعاون عسكرى بين إسرائيل والدول العربية قبل التوصل إلى اتفاقات سياسية ، كأنما يتحقق التعاون العسكرى بين سوريا وإسرائيل فى ظل الاحتلال الإسرائيلى للأراضى السورية وقبل حدوث أى تقدم على صعيد التسوية السياسية وكذلك الأمر مع لبنان والفلسطينيين ، كما تلتزم الدول الأخرى التى ليست لها أراضٍ محتلة بأسس هذا التعاون العسكرى .

وتشير المذكرة إلى أن التعاون العسكرى سيكرِّس من مفاهيم التفاهم الثقافى والسياسى بين هذه البلدان وإسرائيل، كما أن هذا التعاون العسكرى سيفتح المجال أمام التعاون الاقتصادى وإنشاء مؤسسات التعاون الاقتصادى الجديدة، والتى ستحقق المفهوم الأوسع للشرق الأوسط الجديد.

وتقول المذكرة: إن منظمة الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية ستكون مختصة بالتطبيق الديمقراطى، حيث إنه من المفترض وفقًا للرؤية الأمريكية أنه سيتم اعتماد مئات الملايين من الدولارات لتكون تحت تصرف هذه المنظمة من أجل إمداد الهيئات والدول لتشجيعها على الانخراط فى التطبيق الديمقراطى.

وستكون هذه المنظمة معنية بالاشتراك فى برامج التعاون الاقتصادى المشتركة بين دول المنطقة وبعضها البعض، كما أن هذه المنظمة ستصدر لوائح بأسماء الدول التى تمتنع عن التطبيق الديمقراطى أو تخالف الإجراءات الديمقراطية.

ومن خلال هذه الإجراءات فإن المنظمة ستكون لها رؤيتها فى تحقيق نطاق الأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط، وأن هذا الأمن الإقليمى سيكون له جناحان أساسيان هما التعاون من جانب والتطبيق الديمقراطى من جانب آخر.

وتقول المذكرة: «إن منطقة الشرق الأوسط نواجه فيها عدوًا جديدًا لم يكن قائمًا قبل ذلك وهو «التعصب والتشدد الدينى» وهو ما يعبر عنه بلغة الدين العنيف أو الإسلام المعاصر».

وتضيف المذكرة: «نحن لا نعرف بدقة مدى حجم الاختلاف بين الإسلام المعاصر والإسلام كما هو فى طبيعته الأولى، إلا أن هذا الدين المعاصر هو امتداد لما سبق من الديانة فى صورتها الأولى، وذلك على الرغم من تأكيداتنا العلنية المستمرة أننا نحترم هذا الدين.

إن احترامنا لهذا الدين ينبع من ضرورة احترامنا لشعوب هذه المنطقة، وكذلك احترامنا للسياسات والرأى العام فى داخل هذه الدول».

وتقول المذكرة: «إن الإسلام فى مبادئه العامة ـ كما نعرفها ـ قد يقبل بالتعايش مع الآخرين، وهو ما سنحاول تكريسه والتأكيد عليه دائمًا حتى تنجح مثل هذه المنظمات

فى العمل داخل نطاق هذه البلدان، إلا أنه أيّا كانت تعاليم الإسلام أو مبادئه أو قيمه أو كل ما يتعلق بهذه الديانة من أصول أخرى فإننا يجب أن ننحيه دائمًا من أن يكون مصدرًا للتعاملات أو أساسًا أو فرعًا فى بناء العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية مع العرب، وأن هذا يتطلب فى المقام الأول التركيز على تقليص دور الدين فى الحياة العامة بالمنطقة، وأن يكون الدين لا مجال له سواء فى الأحاديث أو الشعارات إلا فى نطاق أداء الشعائر والطقوس الدينية، وكذلك حصر نفوذ رجال الدين أو الذين يحاولون خلط الدين بالسياسة».

وتطالب المذكرة بتحرير المعاملات فى الحياة العامة بعيدًا عن الإسلام، وكذلك التداخلات السياسية أو الثقافية وتقول: إن كل ذلك من الأمور المهمة، إلا أنه من المهم التركيز على أحد المفاهيم الثابتة، وهو إزالة المشاعر المرتبطة بالدين الإسلامى والتى يتخذها البعض ذريعة لوقف الإصلاحات السياسية وكل أنواع الإصلاحات الأخرى، فالديمقراطية أو التعاون أو الحريات بجميع أشكالها وأنواعها لن تصطدم بالدين الإسلامى كديانة أو مبادئ، وفى ذات الوقت فإن الإسلام لا يجب أن يتدخل فيها كعائق يحد من الانطلاقات والتقدم.

وتقول المذكرة: «إن من التجارب المهمة التى يجب أن تقتنع بها حكومات ونظم وشعوب المنطقة التجربتين الأمريكية ـ والأوروبية اللتين حصرتا نطاق الدين فى الكنيسة فقط، وألا يكون هناك مجال لهذه المشاعر الدينية فى المسائل السياسية والاقتصادية أو إدارة الحكم بصفة عامة».

وتضيف المذكرة أن التحدى الأكبر هو فصل مبادئ الحكم عن مبادئ الدين فى هذه المنطقة، وأن الخلط الدائم بينهما يعد حاجزًا رئيسيّا للتقدم أو التعاون أو تطبيق النماذج الديمقراطية الناجحة، فالدين يعد حاجزًا للتعاون؛ لأنه يقصر التعاون فقط على الدول العربية والإسلامية معًا فى نطاق إقليمى أو شبه إقليمى، وفى ذات الوقت فإنه يرفض مبادئ التعاون وأسسه بين إسرائيل والدول العربية، وذلك للنظرة العدائية المستحكمة التى يبرزها الدين الإسلامى فى مواجهة اليهود.

وتقول المذكرة: «إن ذلك يؤكد أن مثل هذه المبادئ الدينية تشكل عائقًا أمام التطبيقات الديمقراطية والتعاون الحقيقى القائم على أسس الثقة المتبادلة والشعور

بالمحبة تجاه الآخرين والفهم المشترك الذى ينمى حلقات التعاون والإدراك المتميز بأن هذا هو أحد الوسائل الضرورية والبديل الأكثر ملاءمة لنماذج التعاون بين الشعوب فى المنطقة».

وتتناول المذكرة أيضًا فكرة الصراع الإسرائيلى ـ الفلسطينى، وتشير إلى أنه من الضرورى أن تكون هناك تدخلات قوية وحاسمة للتوصل إلى أسس ومبادئ جديدة للتسوية؛ لأن الملف الفلسطينى سيظل دائمًا هو قدر هذه المنطقة فى التأخر وعدم الانسجام مع السياسات العالمية، كما أن هذا الملف يعوق الاستقرار والأمن فى المنطقة والعالم.

وعلى هذا النحو فإن دوائر العمل السياسى والاقتصادى ـ تقول المذكرة ـ : لا بد أن تتلاقى فى النهاية مع الملف الفلسطينى. وقد حذرت المذكرة الدول الأوروبية من تكرار أخطاء ٦٠ عامًا مضت فى السياسة الأوروبية، واعتبرت أن اجتماعًا لمجموعة تحضيرية تتولى دراسة أفضل البدائل والخيارات لبرامج الديمقراطية هو الصيغة الملائمة للطرح فى إطار المشروع الأمريكى المقدم.

وتختتم المذكرة تفاصيل المشروع المعتمد من قبل الإدارة الأمريكية بالقول: «إن الشرق الأوسط مقدم على حالة من المتغيرات العاصفة، وإن حكومات هذه المنطقة يجب أن تعى أن حركة التاريخ متطورة بطبعها وأنها قادرة على الاستمرار والنمو، وإن كل دول العالم بما فيها دول الشرق الأوسط مطالبة بأن تصبح جزءًا من هذه الحركة المستمرة».

* * *

[٤]

قبيل قمة جورجيا (الأمريكية)

- مشاورات أمريكية أوروبية للاتفاق على الخطة المعدلة
- المطالبة بإصلاحات شاملة تصب جميعها لخدمة الأهداف الأمريكية - الإسرائيلية
- تعديل قوانين المرأة دون النظر لأحكام الدين
- اتفاقات أمنية مشتركة تسمح بإقامة قواعد أمريكية فى المنطقة
- القضاء على المنظمات المتشددة وتغيير رسالة المسجد

فى الأسبوع الثانى من شهر فبراير عام ٢٠٠٤م حملت إلينا وسائل الإعلام بشرى جديدة تزفها الإدارة الأمريكية، أشارت فيها إلى قرب إعلان الخطة الأمريكية ـ الأوروبية لنشر الديمقراطية فى العالم العربى خلال اجتماع الدول الصناعية الثمانى فى أوائل شهر يونيو من العام نفسه، بولاية چورچيا الأمريكية، وهذه الخطة التى جرى حولها نقاش واسع بين الإدارة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين عكست جنوحًا أمريكيًا سافرًا لتغيير الأوضاع الچيوسياسية فى المنطقة مستخدمة فى ذلك شعار الديمقراطية كوسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة.

صحيح أنه قد طرأت ثمة متغيرات على الخطة الأمريكية فى أعقاب قمة چورچيا، إلا أنها تغييرات طفيفة لا تعكس تغيرًا حقيقيًا إزاء السياسة الجديدة للولايات المتحدة.

ونظرًا لأهمية الطرح الأمريكى الذى عكس نفسه على الأجندة التى يجرى تنفيذها حاليًا، فكان من الأهمية بمكان التعرض لمضمون الوثيقة التى جرى حولها النقاش فى مرحلة ما قبل اجتماع قمة چورچيا.

ووفقًا للخطة الجديدة فإن الحكومات العربية والشرق أوسطية وابتداء من يونيو عليها أن تدرك أن هناك مرحلة جديدة قد بدأت فى العمل السياسى، وأن هذه المرحلة تتطلب الإسهام الفعال من جانب هذه الحكومات لمواكبة التغييرات الدولية.

وتقول الخطة الأمريكية فى هذا الإطار: «إنه لم يعد مقبولاً أن تظل منطقة الشرق الأوسط تعج بأنواع من الحكومات ما زالت تمارس أساليب وتأخذ بأدوات لا تتفق مع المضمون الديمقراطى للحكم نهجًا وطريقة؛ ذلك أن الديمقراطية فى هذه المنطقة لم تعد تهم حكوماتها وشعوبها فقط، ولكنها تهم الأمن الدولى فى مجموعه».

وترى الخطة أن استقراء الأحداث الدولية وما أدى إليه من انتشار الإرهاب على نطاق دولى واسع فى أمريكا وأوروبا وغيرها من مناطق العالم يبين أن «الإرهابيين» هم

مواطنون فقدوا الانتماء لأوطانهم وللأسرة الدولية، وأصبحوا فى حالة يأس حقيقية من التكيف السياسى مع أوضاع مجتمعاتهم التى تأخذ بأقسى الأساليب البوليسية، وتفرض رأيًا واحدًا على جميع من بالداخل دون إتاحة الفرصة للآخرين.

وتقول الخطة: «إن الأقليات الدينية والعرقية يشعرون بخطر حقيقى فى هذه المنطقة بعد أن داهمتهم الأغلبية وانتزعوا حقوقهم الطبيعية فى أن يشاركوا بفعالية فى إسهام مجتمعاتهم».

وترى الخطة أن الفرصة أصبحت مواتية الآن فى هذه المنطقة بعد تطورات مهمة ما زالت تسير بنجاح ونأمل أن تحقق أهدافها المستقبلية، حيث اختفى النظام العراقى السابق الذى كان يهدد جيرانه، وأصبحت الدول الخليجية العربية أكثر انفتاحًا على الديمقراطية، لقد بدأوا خطوات صغيرة إلا أنها مهمة ولا بد أن نعمل على تعزيزها فى المستقبل.

وتضيف الخطة: لقد حدثت أيضًا تطورات مهمة فى دول الشمال الأفريقى التى تخلصت كثيرًا من بعض معوقات الديمقراطية، أما ليبيا فقد سجلت التطور الأهم وأصبحت الحكومة الليبية أكثر انفتاحًا واقتناعًا بأهمية إزالة أسلحة الدمار الشامل، وما زال الأمل الأكبر فى أن تكون ليبيا عضوًا صالحًا فى المجتمع الدولى خلال السنوات القليلة القادمة.

أما تونس والجزائر والمغرب فما زالوا يتطورون وعلينا أن ندفع هذا التطور باستمرار، كذلك الحال فى مصر التى أنشأت مؤخرًا مجلسًا معنيًا بحقوق الإنسان، إلا أنه لأهمية مصر الاستراتيجية فى الشرق الأوسط ولكونها دولة محورية مهمة فى هذه المنطقة، فإننا سنراقب عن كثب التطورات القادمة فيما يتعلق بالإصلاح السياسى والاقتصادى والموقف من الإرهاب وعناصره.

وتقول الخطة: «إن ما يحدث فى السودان يعد حدثًا مهمًا خاصة فى ضوء اتفاق السلام الذى سيتيح توقف الحرب فى هذه المنطقة، وتطبيق أسس الإصلاح ومنح الأقليات الدينية والإثنية حقوقها فى ربوع السودان».

وتتحدث الخطة عن وجود ما تسميه بمشاكل حقيقية فى سوريا والأردن لا بد من مواجهتها، إلا أنها تذكر أن الأردن يسير بقدر معتدل، واليمن يمضى بقدر بطىء، ولكن ما زالت كل هذه الدول تعيش أزمة حقيقية فى الحريات الممنوحة للمواطنين.

وتقول الخطة: لقد سعينا فى الفترة الماضية من أجل تأكيد هذا الاتجاه إلا أننا لم نحقق نتائج تذكر. إن الضغط السياسى والاقتصادى أثبت أنه من أفضل الوسائل الممكنة لإجبار الحكومات فى هذه المنطقة على تغيير السياسات السلبية.

وتقول الخطة: إن المنطقة فى الفترة القادمة فى حاجة إلى آليات متابعة أمريكية ـ أوروبية للتأكيد أن الحقوق الأساسية والحريات الكاملة التى يتمتع بها المواطن الأمريكى والأوروبى أصبحت حقيقة فى هذه المنطقة، كما أننا لسنا فى حاجة لأن تكون آليات المتابعة مجرد نسق واحد يتم فرضه على كل دول المنطقة، فهذه الدول تختلف فيما بينها فى الخصائص والموارد والإمكانيات ومدى التقدم الذى أحرزته فى مجالات الحرية.

وتقول الخطة: إن الآليات قد تكون ثنائية أو ثلاثية ولكن يجب الاتفاق أولاً على ماهية آلية متابعة الحرية فى هذه المنطقة، وهل سيقتصر الأمر على مجرد تكوين لجان فنية متخصصة أمريكية ـ أوروبية مشتركة لزيارة دول المنطقة وسؤال الأفراد مباشرة عن مدى التمتع الواقعى والفعلى بهذه الحقوق، أم أنه ستكون هناك آليات ثابتة فى المنطقة؟ وكيف يمكن الحصول على التقارير والمذكرات الفنية فى شأن الحريات بحيث تكون معبرة عن حقيقة واقعة؟

وتقول الخطة: إن ثمة اقتراحات أساسية تحتاج منا إلى دراسة وتعاون، منها كيفية بناء أنماط جديدة من المنظمات غير الحكومية الجيدة، التى تتوافر لها مواردها المالية المستقلة من الحكومات العربية، وتتكون هذه المنظمات من أشخاص مبتكرين قادرين على التعبير الصريح والأمين للأحداث والوقائع، وأن تتسم تقارير هذه المنظمات بالشفافية والوضوح، وألا يكون هناك أدنى تدخل حكومى فى أعمالها.

وتقول الخطة: إن واحدة من الحريات التى سنحرص على تكريسها فى هذه المنطقة تتعلق بنشاط هذه المنظمات دون عوائق، وأن تكون تقاريرها أيضًا التى يتم إرسالها إلى الجهات الأمريكية والأوروبية المتخصصة هى ذاتها التى يجب أن تدرسها

الحكومات العربية دون أى ضغوط تمارسها الحكومات على هؤلاء الأفراد الذين سنشجعهم على أن يقولوا الحقيقة دون خوف أو رهبة من إجراءات حكومية قادمة.

وتقول الخطة: إن هذا سيتطلب جهداً كبيراً لتشجيع أفراد مثقفين على الانتماء لمثل هذا النوع من المنظمات غير الحكومية، وفى ذات الوقت حمايتهم لأنهم سيقومون بعمل عظيم يتعلق بحماية حريات مواطنيهم من أى تعسف حكومى، كما أن الحكومات العربية مطالبة من الآن بأن تدرس بعناية كإجراء ثان ما يتعلق بوثيقة أمريكية أوروبية مشتركة للحريات الأساسية، وأن هذه الوثيقة سنعكف على إعدادها خلال الشهرين القادمين من خلال لجنة خبراء قانونيين معينين يجتمعون بالتناوب بين واشنطن وإحدى العواصم الأوروبية فى جلسات عمل مكثفة حتى يتم الانتهاء من هذه الوثيقة.

وتضيف الخطة: أن فكرتنا لهذه الوثيقة هى أنها ستمثل دليل العمل الرئيسى أمام الحكومات العربية وجنوب آسيا، وأن هذا الدليل سيشتمل على مستويات تطبيق مختلفة، وأن هذه المستويات ستتفاوت من دولة إلى أخرى وأن كل دول المنطقة فى المرحلة الأولى لن تكون مطالبة بتطبيق المعيار الأمثل أو مستوى الدليل النهائى.

وقد اقترحت الخارجية الأمريكية فى خطتها أن تكون هناك ثلاثة أو أربعة مستويات للتطبيق تبدأ بنسبة ٢٠٪ ثم ينتقل إلى ٤٠٪ ثم إلى ٦٥٪ ثم المستوى النهائى ٨٥٪ وذلك حتى ثلاثة أعوام قادمة، ثم بعدها يتم تغيير هذه المستويات لتبدأ بأقلها وهى ٥٠٪ ثم ٧٥٪ ثم ٩٥٪.

والمقصود وفقًا للخطة هو تحديد مدى التزام الدولة بالحريات الواردة فى هذا الدليل أو الوثيقة، وسيحدد لكل دولة من دول المنطقة نسبة فيقال: إن الدولة التزمت بـ٥٠٪ أو النسبة التالية وهكذا، وهذه المرحلة الثانية ستستغرق عامًا واحدًا ليتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بحيث تكون أقل نسبة تلتزم بها أى من دول المنطقة هى ٧٠٪ من الحريات الواردة فى الدليل أو الوثيقة ثم ٨٥٪ ثم ٩٨٪ وهى النسبة النهائية، وأن هذه المرحلة الثالثة هى التى سيتم عليها بعد ذلك التقييم النهائى لآليات المتابعة والرقابة.

وتقول الخطة: إن هناك مقترحات للقيام بزيارات دورية منتظمة لوفود برلمانية مشتركة من الكونجرس والبرلمان الأوروبى إلى المنطقة بهدف إعداد تقارير متباينة

ونهائية حول مدى التقدم فى مجال الحريات الأساسية والمكملة للمواطنين، إلا أنه من المسائل المهم ذكرها فى هذا الصدد هى أن الدول التى لن تلتزم بالمعايير الموضوعة للديمقراطية ستتم ممارسة كل أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية وأحيانًا العسكرية من أجل التأكيد على مجتمعات ديمقراطية حرة، وأن تلتزم الحكومات بهذا المضمون.

وقد أدخلت الخطة ضمن هذا البند، ما أسمته بالشفافية فى مكافحة الفساد واعتبرته من لوازم الحريات بحيث ستكون هناك مسئولية على الحكومات والأفراد فى مكافحة الفساد المالى والإدارى، وأن هذه الشفافية ستتطلب شفافية المعلومات.

ووفقًا للخطة فإن كل حكومة عربية ستكون مطالبة بإبلاغ الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى بخطة أو جدول زمنى للانتهاء من تقديم رؤية تفصيلية حول الخطوات الواجب اتخاذها فى خلال ٦ أشهر لتطبيق معايير ومستويات الحريات المقترحة، وأن ما تقدمه هذه الحكومات سيكون محل مراجعة ومناقشة، بحيث يكون فى إمكان الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبى فرض بدائل جديدة لهذه الخطة تتعلق بالإسراع فى تنفيذ مبادئ الإصلاحات، كما أنه من الشروط التى تم تحديدها هو أن التزام حكومات دول المنطقة فى هذه المذكرات يجب أن تدعمه أفكار محددة حول كيفية تنفيذ الالتزامات العامة وكيفية تطبيق المسارات التفصيلية لهذه الالتزامات.

أما النقطة الثانية التى تناولتها هذه الخطة فهى اعتبار حقوق الإنسان بندًا ثابتًا فى الإصلاحات السياسية، وإن أى إصلاح سياسى يجب أن يعتمد فى المقام الأول على كيفية إعلاء وتنفيذ معايير حقوق الإنسان.

وتقول الخطة: إنه على الرغم من ارتباط حقوق الإنسان بفكرة الحريات إلا أن المذكرة الأمريكية فصلت بين الجانبين ورأت أن هناك مستويات لحقوق الإنسان ستعادل مستويات الحريات المقترحة.

وأعطت الخطة اهتمامًا خاصًا لحقوق المرأة كجزء رئيسى من حقوق الإنسان واعتبرت أن المرأة العربية لا بد أن تكون قاطرة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن تشجيع المرأة لا بد أن يتم من خلال المنظمات غير الحكومية والعديد من الأنشطة الأخرى، كما أن المرأة لا بد أن تشارك فى صنع القرار السياسى وفى المجالس النيابية العربية.

إلا أن أخطر ، ما أشارت إليه الخطة فى هذا الصدد هو بحث تعديل القوانين المتعلقة بالمرأة لإعطائها حقوقًا مساوية لحقوق الرجال وخاصة ما يتعلق بالأحوال الشخصية .

وترى الخطة أن هذا الجانب قد يصطدم ببعض الاختلافات الدينية إلا أنه يجب إزالة هذه الاختلافات بقوة حتى يمكن الوصول فى مرحلة قادمة إلى مستويات مثالية لتلك القائمة فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة .

ورأت الخطة أن ذلك يمكن تطبيقه فى آخر المراحل المفترضة بعد أن يتم تحقيق التقدم المأمول فى المجالات الأخرى المقترحة .

وتحدثت الخطة عن الإصلاحات الاقتصادية واعتبرتها أيضًا جزءًا ثابتًا من المكون الاجتماعى للدول فى المرحلة القادمة ، ورأت أن هذه الإصلاحات الاقتصادية ستفتح نافذة واسعة لتنفيذ عدد آخر لهم من الإصلاحات السياسية والاجتماعية .

وأبدت الخطة الأمريكية تأييدها لبرامج الشراكة مع هذه الدول من أجل تنمية الاقتصادات وطالبت بتطوير هذه البرامج مستقبلاً ، خاصة أن برامج الشراكة المتطورة ستكون أمريكية ـ أوروبية بحيث لا يبدو هناك تعارض بين هذه البرامج وبعضها ، وبحيث يتم تحفيز الحكومات العربية على الأخذ بنهج الإصلاح الاقتصادى من خلال زيادة نسبة المساعدات الاقتصادية .

وأشارت الخطة الأمريكية إلى نقطة أخرى مهمة تعلقت بترتيبات أمنية أمريكية ـ أوروبية مشتركة من أجل صياغة الأمن والسلام وأن هذا البرنامج سيطلق عليه «شراكة السلام الآمن» ، وبالتفصيل فإن مصطلح السلام الآمن يرمز إلى ما ستقدمه الولايات المتحدة والدول الأوروبية من سلام وما سيتحقق فى دول المنطقة من ناحية الأمن .

وهذا البرنامج ـ كما تقترحه الولايات المتحدة ـ يكون عبر اتفاقية مشتركة مع دول المنطقة ، وهذه الاتفاقية ستكون أمنية فى جوهرها ، ووفقًا للرؤية التى تقترحها الخطة فإن فكرة القواعد العسكرية الأمريكية ستكون مقتصرة على بعض الدول دون الأخرى وأن الدول التى سيتم اختيارها لإقامة هذه القواعد أو مناطقها ستكون على شكل «القواعد الممتدة أمنيًا» التى ترمى إلى حماية الأمن فى الدول المجاورة ، وأن الدول التى

ترشحها الخطة لذلك هى «ليبيا والمغرب وتونس» فى الشمال الأفريقى، و«الكويت والعراق والأردن» فى شرق الوطن العربى، أما الدول الأوروبية فستكون مساهمتها من خلال حلف الأطلنطى الذى سيقتصر دوره الأمنى على التدخل السريع العاجل فى أوقات الأزمات السياسية والعسكرية فى المنطقة، وأن قوات الحلف فى الأوقات العادية سيقتصر دورها على مجرد إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأمريكية وجيوش الدول العربية، وستظل هذه القوات فى مناطقها المنتشرة فيها فيما عدا الاشتراك فى عمليات حفظ السلام فى الدول التى تتعرض لتهديدات أمنية عاجلة.

وتقول الخطة: «إنه من النواحى الأمنية الأخرى، هناك آلية أمريكية ـ أوروبية مشتركة لتسوية الخلافات بين دول المنطقة، وهذه الآلية قد تعمل بصفة منفردة، أى تكون هناك مجهودات أمريكية منفصلة عن المجهودات الأوروبية المشتركة لتسوية الخلافات، ولكن هذه الآلية تعمل من خلال التعاون والاتفاق بصفة نهائية على سبل التحرك».

وقد حرصت الخطة على أن تبرز المجهودات الأمريكية المنفصلة، وذلك لإتاحة قدر كبير من الحرية إزاء التعامل مع الصراع العربى ـ الإسرائيلى، وحتى تكون الأفكار الأمريكية التى تتعارض فى بعض الأحيان مع الأفكار الأوروبية لها السبق فى تأييد المواقف الإسرائيلية، وأخطر ما ارتبط به الجانب الأمنى هو التفكير فى إعداد بدائل متعددة للقضاء على ما تسميه الخطة بـ« التطرف الإسلامى».

وفى هذا الصدد تقول الخطة حرفيًا: «إن التطرف الإسلامى هو الظاهرة الأكثر خطورة، وهو الذى أفرز بصفة مباشرة الإرهابيين، وذلك النشاط الممتد للتيارات «الإرهابية» فى كلّ من الأراضى الأمريكية والأوروبية».

وترى الخطة أن هناك العديد من الأسباب الموضوعية لظاهرة التطرف الإسلامى، وأننا نعتقد أن البداية الحقيقية تكمن فى تغيير البرامج التعليمية التى تكرس هذا التطرف، وتتساءل الخطة: ولكن فى أى اتجاه يجب أن يتم تغيير هذه البرامج والمناهج التعليمية؟ وهل يقتصر ذلك على المحتوى الدينى لهذه البرامج أم محتوى

الإرشادات المستقبلية؟ وكذلك ما يتعلق بغرس قيم وأفكار جديدة يؤمن بها الشباب والأجيال القادمة فى المنطقة.

وتجيب الخطة عن التساؤلات بالقول: «إن أحد المصاعب الأساسية التى ستواجهنا فى ذلك هو أن هناك اعتزازًا كبيرًا من الشعوب العربية خاصة والأوسطية بصفة عامة بشخصياتهم وأفكارهم بل ومناهجهم التعليمية التى تكرِّس «التطرف»، وأن هذا الاعتزاز يتطلب أن تكون هناك أفكار جديدة لغزو أفكارهم وثقافاتهم».

وتقول الخطة: «إن الهدف الأساسى هو مقاومة ظاهرة التطرف الإسلامى، وإننا من الأفضل أن نستمع إلى أفكارهم وكذلك ما يتعلق بأسلوب التغيير وما يمكن أن يحققوه مستقبلاً للقضاء على هذه الظاهرة».

وترى الخطة أن هناك خلطًا قائمًا لدى الكثير من أبناء المنطقة من أن القضاء على التطرف والإرهاب يرتبط بالقضاء على هويتهم الدينية، ومن الصعب إقناع هؤلاء بالفصل بين الجانبين. إن علينا أن نقوم معًا - الأمريكيون والأوروبيون - بالتعاون المشترك من أجل اتخاذ إجراءات عملية وملموسة لتحسين أوضاع الدين فى هذه المنطقة.

وتقول الخطة: «على الرغم من أن هناك العديد من الأفكار فى هذا الشأن إلا أنه لابد من ترتيب أولوياتها.. وهل ستقبل دول المنطقة أن نساهم ماليًا ونتولى إنشاء كل ما يتعلق بدور العبادة «المساجد» وأن نشترى أراضى تقع فى مناطق مهمة وأن تكون دور العبادة «المساجد»، ملحقة بجميع أنواع الخدمات المتكاملة «رعاية صحية - نواد رياضية - محلات للشراء والبيع - وأماكن ترفيهية»، وأن نشجع الشباب على الانخراط فى هذه الأنشطة».

وتعتبر الخطة أن نجاح هذه المشروعات - التى تعتبرها فى تغيير معتقدات الناس نحو الدين والقبول بالدور الأمريكى - الأوروبى - سوف يساعد على تراجع الإرهاب وسيحقق نجاحًا لمهمة رجال الدين، الذين سيتلقون دورات تدريبية فى الولايات المتحدة وأوروبا لإدارة هذه الأماكن.

وتقول الخطة: «إنه من أبرز الواجبات الأخرى هى دراسة كيفية التعامل مع الجماعات المتشددة التى تتواجد داخل المجتمعات العربية، وعلينا الاهتمام بأوضاع

هؤلاء المتشددين وبحث سبل تغيير أو التأثير فى أفكارهم وأن نسعى لإنشاء جماعات منافسة تستطيع أن تحقق تقدمًا فى الحوار مع هؤلاء المتشددين».

واقترحت الخطة أن يتم تشكيل لجان عمل مشتركة مع حكومات هذه البلدان بهدف احتواء هذه التيارات أو القضاء عليها. من جانب آخر ترى الخطة أن هناك ثلاثة اقتراحات بتنفيذ ثلاثة برامج فرعية للإصلاح السياسى والديمقراطى فى المنطقة هى:

- **البرنامج الأول** ويحمل عنوان «قواعد الإصلاح السياسى والاقتصادى» وللتعريف بهذا البرنامج سيتم تخصيص موارد مالية أمريكية - أوروبية، وهذا البرنامج ينطلق من مؤتمرات وندوات ترعاها الجامعات العربية ومنظمات غير حكومية، ويتم فيها تحديداً بلورة كافة الآراء الفكرية داخل كل دولة على حدة لبحث كيفية تنفيذ متطلبات الإصلاح، وعبر الرأى الشعبى والحكومى سيتم البحث عن محاولة للتوفيق بغرض تطوير المشروعات المقترحة للإصلاح.

- **البرنامج الثانى** خاص بالتغييرات الأمنية، وهو البرنامج الذى يتولاه ويشرف عليه «البنتاجون» بالتعاون مع القيادة العسكرية لحلف الأطلنطى، وفى هذا الإطار فإن هذا البرنامج يعد من أخطر البرامج العسكرية المقترحة؛ لأنه يتناول دراسة التغييرات الأمنية وتوجيه الانتقادات لأى حكومة تحاول أن تجرى تغييرات على أوضاعها العسكرية، أو بعبارة أخرى فإن الهدف الأساسى من هذا البرنامج هو ضبط التوازن العسكرى فى المنطقة.

وأشارت الخطة حرفيًا إلى أن الهدف من هذا البرنامج هو منع امتلاك الدول العربية لأى نوع من أسلحة الدمار الشامل (لاحظ هنا ذكر مصطلح الدول العربية دون ذكر مصطلح دول الشرق).

وترى الخطة أن انتشار هذه الأسلحة سيزيد من أبعاد التوتر السياسى والإقليمى، وقد يؤدى فى مرحلة لاحقة إلى تجدد الصراعات العسكرية فى المنطقة، مما يعوق التطور الديمقراطى والاقتصادى.

وخصصت الخطة جزءًا منفردًا لإسرائيل حيث تقول: «إن المبادرة الجديدة يجب أن تراعى الوضع الأمنى الخاص الذى تتمتع به إسرائيل، كذلك مدى التهديد الأمنى

الذى تتعرض له بصفة دائمة . وزعمت الخطة أن كل التجارب العملية أثبتت أن إسرائيل لم تسئ استخدام أى نوع من الأسلحة المتطورة، وأن الرهان الحقيقى لاستخدام هذه الأسلحة ارتبط بالعدوان على أراضيها أو الهجوم على أفرادها، وأن إسرائيل تعيش حالة أمنية استثنائية، وعلينا أن نقدر ظروف هذه الحالة، وكذلك ما يرتبط بأنواع الأسلحة التى تمتلكها إسرائيل، وأننا ما زلنا نناشد كل دول العالم أن تنضم إلينا فى هذه المساعى .

وتضيف الخطة : «أن الرقابة على أسلحة الدمار الشامل لن ترتبط فقط بمجرد إبداء حسن النوايا أو التأكيدات الشفهية ـ التى يتم الحصول عليها من الدول العربية، فقد وضح فشل هذا الأسلوب بعدما تأكد لدينا أن هناك أكثر من دولة فى المنطقة لديها أنواع مختلفة من أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التى نشطت كثيراً فى هذه المنطقة، وأن الرقابة على هذه الأسلحة سترتبط بالزيارات المفاجئة، وكذلك التفتيش الدورى للمنشآت المتعددة والتى يمكن أن تحمل أثراً لهذه المواد، وكذلك فإن التغييرات الأمنية تستلزم متابعة نشاط الجماعات المتطرفة والإرهابية ودوائر حركتها الاستراتيجية ومدى تخطيطهم للأهداف المستقبلية» .

وترى الخطة أن موضوع التغييرات الأمنية يمثل أحد حلقات التعاون العسكرى المهمة التى يجب زيادة أطرها، إلا أنه فى إطار هذا البرنامج سيُخرج من نطاقه ما يتعلق بعمل القواعد العسكرية الأمريكية، وكذلك الخطوات الأخرى .

ـ أما البرنامج الثالث فهو يجمع فى دعائمه البرنامجين السابقين عن الطرق اللازمة لتنفيذ هذه التغييرات الأمنية، وكذلك الطرق اللازمة لتنفيذ قواعد الإصلاح السياسى والاقتصادى، وإن هذه الطرق ستمثل تقارير المتابعة الفعلية للبرامج الأخرى، وأن جزءاً كبيراً من هذه المساهمات سيكون فى إطار البرامج المحددة .

تلك هى ملامح الخطة الأمريكية التى أبلغت مؤخراً إلى دول الاتحاد الأوروبى لإبداء وجهة نظرها حولها حتى يمكن الخروج بإطار موحد يحمل اسم **«الخطة الأمريكية ـ الأوروبية للشرق الأوسط الأوسع نطاقًا»** .

وقد أشارت المعلومات إلى أن التعليقات الأوروبية الأولية على المشروع

الأمريكى أكدت أن الخطة غير واضحة المعالم والأهداف وأنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ ما تقترحه من إجراءات .

التعليق الفرنسى الرسمى الأولى حيال هذه الخطة أكد أن أى برنامج للإصلاح فى الشرق الأوسط لا بد أن تتم بالتشاور مع دول المنطقة وأنه لا بد من مراعاة صعوبة الأوضاع الاقتصادية فى هذه المنطقة والتى تؤخر بالتأكيد أى إصلاح سياسى أو اجتماعى أو ما يتعلق ببرامج الحريات .

أما الموقف البريطانى فيرى أن الإصلاح السياسى والاقتصادى أصبح أمرًا مهمًا بعد انتشار «الإرهاب» فى منطقة الشرق الأوسط والعديد من مناطق العالم ، وأنه من الأجدر الوصول إلى نقاط اتفاق حيال كافة البرامج المقترحة ، وأن هذا الاتفاق لا يعنى ترك الحكومات العربية تتمسك بمواقفها . وأن النقاش يجب أن يدور حول تطبيق المستويات المقترحة للإصلاح فقط .

أما الجانب الأهم من وجهة النظر البريطانية فهو المتعلق بكيفية الوصول إلى إقناع الأغلبية الساحقة من المواطنين والأشخاص فى هذه المنطقة بأن الغرب يعمل من أجل صالحهم ولا ينوى الإضرار بهم أو التدخل فى شئونهم .

وترى الحكومة البريطانية ضرورة إنشاء مؤسسات ديمقراطية متعددة ومتنوعة وأن يكون أحد أغراضها هو القيام بالبرامج التدريبية من أجل المشاركة السياسية وغرس القيم الديمقراطية فى هذه البلدان ، علاوة على إنشاء مؤسسات من أجل مكافحة الفساد ، وأخرى تتعلق بدعم الحريات القانونية والسياسية .

أما ألمانيا فهى ترى أهمية فصل المسائل الأمنية عن المسائل الاقتصادية والسياسية عن أى شراكة مع دول الشرق الأوسط ، حيث ترى أن الشراكة مفهوم متبادل للأفكار بين الجانبين وأنه ليس من المقبول أن يتم فرض أو اقتراح هذه الأفكار من جانب واحد ، فى حين أن الآخرين يرفضونها ويعتبرونها غير مقبولة ؛ لأنها تمس كيانهم ، وأن فرض هذه البرامج بالقوة قد يؤدى إلى تكرار ما يحدث حاليًا بالعراق .

من جانب آخر تشير المعلومات إلى أن الولايات المتحدة سوف تطلب توفير نصف مليار دولار فى العام الأول من أجل تنفيذ هذه الخطة وأن أمريكا ستتحمل

وحدها نحو ٢٥٠ مليون دولار والبقية تتحلمها دول الاتحاد الأوروبى، وسيكون هدف هذه الأرصدة المالية الإعدادية للأشخاص والدراسات اللازمة لبدء مشروع ترويج الديمقراطية فى المنطقة وحل بعض المشاكل المعلقة .

وقد أعدت الخارجية الأمريكية مقترحًا خاصًا بدول الاتحاد الأوروبى وكيفية التعامل مع الوسائل الخاصة لتنفيذ هذه الأفكار المتعلقة بشراكة أوسع نطاقًا مع دول الشرق الأوسط .

وأول هذه المقترحات التى ستتم مناقشتها بعد شهر يونيو المقبل وفى أولى الجلسات يتعلق ببحث التحديات الداخلية والعوامل المتصاعدة التى تحتم التدخل وإلزام دول المنطقة باتباع شراكة الديمقراطية، والمقصود هنا التحديات الداخلية فى الدول العربية .

وضمن الأطر المقترحة أن يتم تسريع إجراءات الديمقراطية وكذلك الحريات وما يتعلق بالشراكة الديمقراطية مع كلّ من المغرب ومصر والأردن، وأن هناك إجراءات خاصة بالضفة الغربية فى حين تم استبعاد قطاع غزة .

* * *

[٥]

مشروع داخل الكونجرس

- المطالبة بتحويل النظم الملكية إلى أنظمة مشابهة للنموذج البريطانى يكون الحكم الملكى فيها شرفيًا
- الإسلام مجرد مصدر من مصادر التشريع ويجب ألا يتعارض مع المصادر الأخرى فى العالم
- منح الأقليات فى الدول العربية استقلالاً ذاتيًا فى إدارة شئونها
- مشاركة خبراء أمريكيين لتطوير التجارب فى المجتمعات العربية

عندما طرحت الإدارة الأمريكية ما سمى بـ**«مشروع الشرق الأوسط الكبير»** الذى عدل فيما بعد وأطلق عليه **«مشروع الشرق الأوسط الموسع»** ثارت ثائرة بعض حكام المنطقة وأعلنوا عن رفضهم لأى تدخل خارجى فى بنية أنظمتهم السياسية، ولم تعط واشنطن أى اهتمام لهذه المواقف، بل راحت تمضى فى مخططها إلى النهاية. وفى شهر مارس ٢٠٠٤م دعا «ديك تشينى»، نائب الرئيس الأمريكى «جورج بوش»، إلى تشكيل فريق عمل ضم كلاً من: «ريتشارد أرميتاج» نائب وزير الخارجية الأمريكى و«اليوت أبرامز» عن الأمن القومى الأمريكى، واثنين من مساعدى وزير الدفاع الأمريكى ونحو ١٠ من المتخصصين الأمريكيين فى الشرق الأوسط لإعداد ملفات مهمة تمهيداً لعرضها على قادة دول المنطقة.

وقد شهدت الأيام الأخيرة تصعيداً أمريكيّا واضحًا فى اتجاه فرض **«مشروع الشرق الأوسط الموسع»** على المنطقة، وفى هذا الصدد تقدم نحو ٣٠ عضواً بالكونجرس الأمريكى باقتراحات تقضى بإعداد دستور أو قانون أساسى أمريكى، تلتزم به البلاد العربية كأساس نهائى للإصلاح والتطوير..

وتقترح مذكرة أعضاء الكونجرس التى نقلت إلى البيت الأبيض والخارجية الأمريكية أن يتم منح الدول العربية مهلة لا تتجاوز الستة أشهر فقط لتعديل دساتيرها القائمة حاليًا، ووضع دساتير جديدة تكون مقدمة وعنوانًا للإصلاح، وأن الطبيعة المثلى للدستور الذى يجب أن يكون فى أى دولة عربية تتضمن الآتى:

١- التأكيد على أن نظام الحكم يأخذ بالديمقراطية والتشاور مع كل القوى والفعاليات الشعبية كأساس لسلطة القرار السياسى.

٢- القبول بالتعددية فى الرأى، والتأكيد على إعطاء كل الضمانات السياسية والقانونية اللازمة لتكوين الأحزاب، أو تقوية دورها وجعلها تمارس حقها الطبيعى فى

تداول السلطة، وأن النظم الجمهورية فى المنطقة يجب أن تعترف صراحة فى الدساتير بأن حق تداول السلطة بين الأحزاب واجب مقدس، وأنه سيتم تطبيقه من خلال العمل المشترك مع الأصدقاء الدوليين فى رفع الوعى السياسى، والمشاركة السياسية لدى الجماهير، وتطوير عمل الأحزاب.

وأشارت مذكرة أعضاء الكونجرس إلى أن التطور الأكثر أهمية هو ما يجب أن تشهده النظم الملكية فى هذه المنطقة، فقد حان الوقت لإدخال إصلاحات جذرية مهمة فى نظم الحكم الملكية، بحيث تنزع إلى أسلوب الملكيات الديمقراطية التى تمثلها بريطانيا فى النموذج الدولى، وهو أن تكون الأسرة المالكة معنية بملكية شرفية، فى حين تتبارى الأحزاب والجماعات من أجل الفوز بمنصب رئيس الحكومة الذى يجب أن يختاره الشعب، وهو الذى يوافق أو يصحح مسارات حكمه، وأن يقتصر دور الملك على مراسم الإعلان عن رئيس الحكومة وأعضائها أو قبول استقالتهم، أو التدخل القسرى فى بعض المسائل العامة، وأن الأسر المالكة يجب أن تقبل بالتنازل التدريجى عن امتيازاتها إلى أعضاء الحكومة.

وبحسب الاقتراح فإن هذه العملية يمكن أن تستغرق ما بين العامين إلى الثلاثة أعوام حتى يمكن الحديث عن نظم ملكية ديمقراطية فى هذه المنطقة.

ومن ضمن المسائل المهمة التى أكدت عليها مذكرة الكونجرس «الاعتراف بالخصائص الجغرافية فى كل دولة، وبما يؤدى إلى منح استقلال ذاتى محدود لبعض الطوائف أو الأقليات فى إدارة شئونها الداخلية، أو فى تمثيلها لدى الحكومة، أو فى تعاونها أو اتصالاتها مع الجهات الخارجية».

وأشارت المذكرة إلى أن العديد من أنظمة الحكم فى المنطقة فرضت الأسلوب الاتحادى القسرى مع كل أرجاء حدود بلادها، مما جعل العديد من الأقليات تعانى مظالم كبرى، وأن هذه الأقليات تعجز عن ممارسة أى قدر من الذاتية أو الاستقلال، وإلا تعرضت لإجراءات بوليسية قهرية، كما أشارت المذكرة بشكل واضح إلى وضع الأقباط فى مصر، وإلى أوضاع السكان الجنوبيين فى السودان، وإلى بعض الطوائف فى السعودية واليمن ودول أخرى على حد وصف التقرير.

وبحسب اقتراح أعضاء الكونجرس الأمريكى فإن الدساتير المقترحة للبلدان العربية يجب أن تتضمن نصوصًا خاصة لأوضاع هذه الطوائف والأقليات، على أن تتضمن هذه النصوص ما يلى:

- أن يكون من حق الطوائف والأقليات أن تعبر عن رأيها بصراحة، ومن خلال استفتاءات ديمقراطية حرة تشرف عليها الأمم المتحدة، بالاشتراك مع بعض القوى الدولية حول ما إذا كانت تريد الاستمرار فى الاندماج فى دولها، أم يكون لها نوع من الاستقلال الذاتى فى داخل هذه الدول.

- الاعتراف الكامل بأن لهذه الأقليات والطوائف كافة الحقوق المقررة للأغلبية، بالإضافة إلى حقوق أخرى خاصة تتمثل فى حرية العقيدة، وممارسة الشعائر الدينية، أو طقوس حياتهم اليومية بالشكل الذى يتفق مع مفاهيمهم وأفكارهم.

- عدم التعرض لأى نوع من المضايقات الأمنية أو الإجراءات البوليسية أو العسكرية التى تهدد حقوق هذه الأقليات والطوائف.

- فى حال قبول اندماجهم الكامل فى مجتمعاتهم الأكبر، فإن هذه الطوائف يجب أن تمثل فى كل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية والبوليسية بنسب محددة، تتفق مع أعدادهم فى داخل هذه المجتمعات حتى يمارسوا حريتهم بالقدر الذى يتفق مع خصائصهم.

- الحصول على كل الحقوق الأخرى اللازمة فى حال قبولهم بالاستقلال الذاتى المحدود أو الموسع، ولكن فى نطاق دولهم، أو فى إطار أقرب إلى وضعياتهم الجغرافية.

وترى مذكرة الكونجرس أن الإصلاح الحقيقى فى الشرق الأوسط هو أن الاعتراف بالتعددية يجب ألا يقتصر على تعريف مؤسسات الحكم، أو طريقة عملها، ولكن التعددية المجتمعية التى تمثل الإطار الأوسع لتحقيق الديمقراطية، وأن هذه التعددية للطوائف والأقليات يمكن حمايتها فعليًا من خلال إنشاء مجالس تشريعية مصغرة تحدد طبيعة المصالح، وأهداف هذه الطوائف والأقليات «مثال ذلك إنشاء برلمان للأقباط»، إلا أنه ووفق النموذج الأمريكى المقترح فإن برلمان الأقباط يتم انتخابه من كل

الأقباط، وأن هؤلاء يعينون فيما بينهم «رئيس برلمان الأقباط»، فى حين يظل «البابا» محتفظًا بمكانته كرئيس لحكومة الأقباط فى مصر.

ووفق تفصيل النموذج الأمريكى المقترح الذى أولى اهتمامًا لوضع الأقباط فى مصر، فإن البابا «رئيس حكومة الأقباط المصرية» بإمكانه أن يتخذ قرارات سياسية مهمة، حتى لو أدت هذه القرارات إلى التعارض مع رأى حكومة الأغلبية، كما أن من حقه أن يبرم اتفاقات خارجية، ولكن فى إطار التنسيق والتشاور مع حكومة الأغلبية المسلمة.

كذلك اقترحت مذكرة أعضاء الكونجرس أن تأخذ الدول العربية جميعها بمبدأ مشترك وهو «أن الإسلام مصدر من مصادر التشريع، دون تعارضه مع كافة المصادر التاريخية الأخرى أو المنتشرة فى قوى العالم المتمدين، أو مصادر غير تقليدية».

ووفق المذكرة الأمريكية، فإن الإسلام لا يجب الاعتراف به فى خطة الإصلاح القادمة كمصدر للتشريع، أو من مدلول حكم، أو نهج سياسى، إلا فى الشكل الذى لا تتعارض فيه مبادئه مع جميع أنواع المصادر الأخرى العلمانية والعلمية معًا، وأنه فى حال التعارض فإن الغلبة تكون للمصادر الأخيرة، ويتم تقزيم المبادئ الإسلامية لأن تكون نهجًا دينيًا فقط.. وحتى فى الحالة الأخيرة فإن الرقابة على الإسلام كنهج دينى ستتطابق مع حذف كل المبادئ والأفكار التى تحض على التطرف والعنف، أو التى تسبب المزيد من التوتر بفعل أحداث إرهابية.

وتؤكد مذكرة الكونجرس أن كافة أنواع الشعارات الدينية، أو بعض الرموز أو الأعمال الافتتاحية التى تتم باسم الدين يجب أن تختفى من مظاهر ممارسة السلطة؛ لأن فكرة الدين تنبع أساسًا من اقتناع داخلى(!)، وأن هذا الاقتناع يجب أن يكون فى داخل كل فرد، وأن الأفراد ليسوا ملزمين بالإفصاح عنه بين الحين والآخر، وأن كل الأعمال الرسمية الافتتاحية أو الجلسات الرسمية، أو المؤتمرات أو الندوات، أو كل ما يأخذ نطاق العمل الحكومى والبرلمانى والقضائى والعسكرى وغيره يجب أن تفتتح.. باسم الحرية والديمقراطية والشعب ومبادئ الدولة العليا - ووفق هذا النموذج، فإنه لا يجوز مثلاً افتتاح جلسات مجلس الشعب بالآية القرآنية التى تقول: ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾[التوبة: ١٠٥]. أو أن يبدأ رئيس الجمهورية

خطابه أو ينهيه بآية قرآنية . . بل إن «بسم الله الرحمن الرحيم» تعد رمزًا دينيًا كما ورد فى المذكرة الأمريكية، وعلى هذا الأساس يجب إلغاء استخدامها، وأن يتم استبدالها «باسم الشعب، وباسم الديمقراطية والحرية» وغير ذلك من المعانى الدينية.

وتشير مذكرة الكونجرس إلى أن إحدى الآفات الكبرى المنتشرة فى الدول العربية هى تسييس الدين، وتديين السياسة، وأن ذلك يعنى أن الحكام فى هذه المنطقة يبررون العديد من إجراءاتهم وأفعالهم السياسية باسم الدين، أو يدينون بعض مبادئهم السياسية من أجل اكتساب الشرعية، وأن هذا هو الذى أدى إلى انتشار العنف والإرهاب فى هذه المنطقة، والذى ألقى بظلاله الكثيفة على الأمن العالمى، فالأحداث الإرهابية فى فلسطين، تم تديينها للشباب بأنها مصدر السعادة الأخروية «الاستشهاد» والديكتاتورية وعدم نشر الديمقراطية تم تديينها بطاعة الحاكم، باعتباره وليًا للأمر بالخير والنهى عن كل شر . . إن مثل هذه المبادئ تعوق بالفعل عمليات الإصلاح الديمقراطى، ونعتقد أن السعودية من أكثر دول المنطقة التى يجب أن تبدى اهتمامًا بهذه الناحية تحديدًا؛ لأن إطار الفصل الكامل بين ما هو دينى وذو محتوى إسلامى، وبين ما هو سياسى وذو محتوى لحكم الشعوب هو المنطلق الطبيعى لحريات الرأى والفكر، وأن الحكام السعوديين يجب أن يفصلوا بين كون دولتهم تحتضن الأماكن المقدسة لدى المسلمين، وبين كونهم حكامًا يحكمون عددًا كبيرًا من المواطنين العاديين الذين ليست لديهم أية عواطف تجاه هذه الأماكن المقدسة، وبالشكل الذى يجعلهم يفقدون حريتهم وحياتهم لصالح «مشروع أخروى».

تنتقل مذكرة أعضاء الكونجرس بعد ذلك إلى مفهوم الفصل بين السلطات، واحترام كل سلطة لحدودها، دون أن يمثل ذلك تجاوزًا بأى قدر ولو يسيرًا على اختصاصات السلطات الأخرى.

وتقترح المذكرة الأمريكية أن يتم تفعيل هذا المبدأ فى الدستور المقترح للدول العربية، وذكرت أنه على الرغم من أن العديد من الدساتير العربية تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وتضمنتها دساتيرها، إلا أن التجارب العملية أثبتت أن رئيس الدولة أو الملك يأخذ بكل السلطات، وأن السلطات الدستورية تبدو هامشية وشكلية أمام

سلطاته الشخصية الكبيرة التى يستمد الحكام العرب معظمها من خارج الدساتير والقوانين، بل إن الحاكم فى الكثير من الأحيان هو الذى يعطى القوة لسلطة على حساب أخرى، أو ينقص من سلطة أى جهاز لحساب جهاز آخر - وتضيف - أن التأكيد على تفصيلات هذا المبدأ سيكون هدفها الرئيسى هو القضاء على الهالة المقدسة التى تحيط بمنصب رئيس الدولة، والتى تجعله فى الكثير من الأحيان خارج نطاق المساءلة، أو الالتزام بقوانين الدولة، وأن هذه الهالة المقدسة تعود أساسًا إلى أن هذا المنصب غير محدد المدة أو الوظائف.

وتشير المذكرة إلى أنه من ضمن المقترحات فى تفصيلات هذا المبدأ الدستورى التأكيد على إلغاء كل أنواع التشريعات الاستثنائية التى يمكن أن يتمتع بها رئيس الدولة فى وجه السلطات الأخرى، وأن يكون إصدار العفو عن بعض الأحكام القضائية من اختصاص مجلس دستورى. . إن البرلمانات يتم افتتاح أعمالها، أو إنهاؤها بالشكل الذى تحدده الهيئات التشريعية وليس رئيس الدولة، وأن يتم إدخال إصلاحات حقيقية على كيفية اختيار رئيس الدولة فى النظم الجمهورية، أو رئيس الحكومة فى النظم الملكية، وأن يتم التأكيد على مبدأ آخر، وهو أن التعاون بين السلطات يتم تحقيقًا للمصلحة العامة، وفى حدود الاحترام الكامل لمبادئ الدستور.

وأشارت المذكرة أيضًا إلى أهمية وضع أسس استرشادية لشفافية عمل هذه السلطات، والتأكد من توجهاتها، كذلك وضع أسس استرشادية لمكافحة الفساد، خاصة فى نطاق السلطة التنفيذية، ووضع أسس استرشادية لعمل البرلمانات، بما يكفل التفاعل الحر، والتبادل الديمقراطى للآراء والأفكار حتى يصدر التشريع معبرًا بحق عن رأى ممثلى الشعوب فى هذه المنطقة.

تقول المذكرة فى موضع آخر: «إنه لم يعد من المقبول أن نقبل بأية دولة فى المنطقة لا تأخذ بنظام الانتخاب فى تكوين سلطتها التشريعية «البرلمان»؛ لأن ذلك يعد من الأمور البديهية والحاكمة لمسيرة الإصلاح فى الشرق الأوسط، وأن الدول الخليجية تحديدًا ستكون عليها مسئولية أساسية فى تطوير أنظمتها البرلمانية إلى حد تكرار «التجربة الكويتية» فى كل أرجاء هذه المنطقة، كما أنه لم يعد مقبولا أن يكون العضو

البرلمانى فى هذه المنطقة غير مدرك لالتزاماته، أو سبل التعاون اللازمة مع الحكومات من أجل التعبير عن رأى الفئة التى يمثلها».

وتقترح مذكرة الكونجرس أن القوانين المفصلة للدساتير يجب أن تؤكد أن الأسس الاسترشادية يجب أن يتم التعاون فى وضعها مع الدول الصديقة، خاصة الخبراء الأمريكيين الذين عليهم أن يقدموا نماذج عمل، وخبرات جديدة مع أجل إقناع هذه الدول بتطوير التجارب الديمقراطية فى داخل المجتمعات العربية، كما تقترح أن يتم إنشاء لجنة فى كل برلمان خاصة بحقوق الإنسان، على أن يكون لها الحق فى رفع تقاريرها إلى العديد من الهيئات الدولية، أو إلى إحدى لجان الكونجرس الأمريكى الذى سيسعى إلى بناء نماذج متفردة للتعاون مع هذه اللجان المعنية بأوضاع حقوق الإنسان.

ورأت المذكرة أن هذه اللجنة يجب أن تتم الإشارة إليها فى الدستور المقترح، وأن يتم التنويه باختصاصاتها، حيث ستكون معنية مباشرة بتلقى شكاوى المواطنين، والتدخل فى بعض الأحيان لرقابة الانتخابات، أو القيام ببعض المسائل الأخرى المتعلقة بالديمقراطية.

وبحسب المذكرة فإن أحد الاقتراحات المهمة لدعم الدساتير العربية هو أن يتضمن التأكيد على حرية الأفراد فى العقيدة والممارسة الدينية التى يجب أن تكون بعيدة عن أى تدخل سياسى أو حكومى.

وفى هذا البند تقترح مذكرة للكونجرس التأكيد على التساوى فى الحقوق بين كل طوائف أو أقليات مع أغلبية المواطنين، وأن هذا التساوى فى الحقوق يجب أن تضمنه العديد من القوانين الأخرى، وكذلك ما تتضمنه أعمال لجنة حقوق الإنسان.

ومن ضمن الأفكار الأمريكية المقترحة فى مذكرة الكونجرس أن يتضمن الدستور المقترح بابًا خاصًا عن الحريات، بحيث يكون شاملاً لعدد كبير من الحريات الأساسية الواردة فى الدستور الأمريكى، وأن هذا النموذج الأمريكى سوف يتم وضع آليات عملية لتنفيذه فى القوانين المختلفة، وأن هناك حدًا أدنى من الحريات يجب تضمينها فى كل هذه الدساتير.. من بينها:

حرية الفكر والتعبير البناء (لاحظ أن مذكرة الكونجرس أضافت التعبير البناء، ولم تطلق اللفظ على عمومه).

ووفق المعلومات فإن المقصود من وراء ذلك هو تقييد نسبى لحرية الصحافة فى حال ما إذا تهجمت على السياسة الأمريكية، أو عملت على الإساءة للعلاقات الأمريكية - العربية، من وجهة النظر الأمريكية.. كما أن لفظة التعبير البناء تتضمن أن تكون الحرية مكفولة فى الإطار الذى يحقق مصلحة الدولة العليا فى علاقاتها مع الولايات المتحدة، أو الدول الصديقة.. بل إن هذه اللفظة تحديداً - وبحسب المعلومات - قد تتيح للجانب الأمريكى إغلاق بعض الصحف أو تسخيرها لأغراض معينة فى حال إذا لم تلتزم بالتعبير البناء بدعوى أن تعبيراتها هدامة وغير محققة لأغراض البناء اللازمة.

وعلى الرغم من ذلك.. فقد أضافت المذكرة فى موضع آخر تعبيراً آخر للحرية، وهو «حرية الكلمة والأفعال السلمية».. دون توضيح للمقصود بكلمة «الأفعال السلمية» وما هو المعنى الذى تقصده من إضافة الأفعال السلمية إلى حرية الكلمة.

ويبدو أن ذلك مقصود أيضًا بغرض تقييد حرية كل من يهاجم الولايات المتحدة، وهو ما أشارت إليه بعض التقارير الدولية، ومنها تقرير للخارجية الفرنسية، وآخر للمفوضية الأوروبية، حيث أشار فى مذكرة مهمة أعدت فى التاسع من مارس الجارى إلى أن تفاصيل الأفكار الأمريكية حول الديمقراطية والحريات المقترحة تتضمن جانبًا من التقييد غير قائم أساسًا فى القوانين العربية القائمة حاليًا، وإلى الحد الذى يجعل مفهوم الديمقراطية متوافقًا فقط مع وجهة النظر الأمريكية وبالإطار الذى يحقق المصلحة الأمريكية فقط.

ونوهت هذه المذكرات بأن الجانب الأمريكى انتهى منذ شهرين من المذكرة التفصيلية التى تعدت المائة صفحة، وأنه على الرغم من السرية المطلقة التى يفرضها الجانب الأمريكى على هذه المذكرة السرية، بهدف الحصول على موافقة الدول العربية والأوروبية أولاً على الإطار العام الذى اقترحته الإدارة الأمريكية، وعلى الرغم من أن

الأمريكان يؤكدون فى كل مرة فى لقاءاتهم مع المسئولين الأوروبيين أو العرب - كما أشارت لذلك المذكرة الأوروبية - أنه ليست لديهم خطط تفصيلية، وأن كل ما لديهم هو إطار عام، وأن التفاصيل تتم مناقشتها لاحقًا مع الدول العربية، إلا أنهم انتهوا بالفعل من إعداد المذكرة التفصيلية حول مبادرة **«الشرق الأوسط الكبير»**.

ووفق المذكرة، فإن التفاصيل تتجنب العديد من الجوانب الإجرائية والموضوعية عن مفهوم الحريات والديمقراطية، إلا أنه وفق ما تسرب عن هذه المذكرة التفصيلية فإن القيود الموضوعة تصب جميعها فى إطار إنشاء جماعات أو قوى وفعاليات سياسية واقتصادية مؤيدة للجانب الأمريكى.. ومن ضمن الأطر المقترحة - حرية التجمع السلمى - ولكن لا يتم تطويره إلى تنظيم سلمى إلا إذا تم التحقق من أن تكون أهدافه فى إطار ثوابت الديمقراطية ومبادئ الحرية.. وهذا ينطبق على فكرة تكوين الأحزاب.. فعلى الرغم من الانتقادات الأمريكية العلنية لتقييد نظم الحكم العربية لحرية الأحزاب والتدخل فى عمل النقابات، وعدم تقوية منظمات المجتمع المدنى، إلا أن عبارة تحقيق الغايات الديمقراطية الواردة فى المذكرة التفصيلية الأمريكية وفق ما تسرب منها لا تحدد من هو المعنى، أو الذى يستطيع أن يراقب المقصود بالغايات الديمقراطية، فعلى الرغم من إطلاق الحرية تجاه رئيس الدولة أو الحاكم، إلا أن الأخير سيكون مسئولاً عن المقصود بالغاية الديمقراطية.

***